الأمم المتحدة S/PV.9907

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9907**

الثلاثاء، 29 نيسان/أبريل 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بارو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد موسكوسو
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة جفوكيلي
	سيراليون	السيد كابا
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد كولينز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-11044 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الرفيعي المستوى الحاضرين في القاعة. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

معروض على كل عضو قائمة بالمتكلمين الذين طلبوا المشاركة في مناقشة اليوم وفقا للمادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فضلا عن الممارسة السابقة للمجلس في هذا الصدد. ونقترح دعوتهم للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تمر المنطقة بتحولات جوهرية تتسم بالعنف والتقلب ولكنها تحمل أيضًا الفرص والإمكانات.

في لبنان، يجب احترام وقف إطلاق النار والسلامة الإقليمية وتنفيذ جميع الالتزامات.

وفي سورية، يجب أن نواصل العمل على دعم مسار البلد نحو انتقال سياسي يشمل جميع شرائح الشعب السوري ويضمن المساءلة ويعزز تضميد الجراح على الصعيد الوطني ويرسي الأساس لتعافي سورية في الأجل الطويل ومواصلة اندماجها في المجتمع الدولي. ويشمل ذلك الحالة في الجولان السوري المحتل التي لا تزال محفوفة بالمخاطر في ظل الانتهاكات الجسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، مع استمرار وجود جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة العازلة وشنه غارات عديدة تستهدف مواقع على طول خط وقف إطلاق النار.

ويطالب السكان في جميع أنحاء الشرق الأوسط بمستقبل أفضل ويستحقونه، وليس بنزاع ومعاناة لا نهاية لهما. ويجب أن نعمل جماعيا لكفالة أن تلبي هذه الفترة الانتقالية والمضطربة تلك التطلعات وتحقق العدالة والكرامة والأمن والسلام الدائم وتُعمل الحقوق. وهو ما يبدأ بالاعتراف بحقيقتين أساسيتين: أولاً، الاعتراف بأن المنطقة تمر بمرحلة مفصلية في التاريخ؛ وثانيًا، الاعتراف بأن السلام المستدام بحق في الشرق الأوسط يرتكز على قضية مركزية واحدة، وهي مسألة جوهرية أكدها مجلس الأمن وأعاد تأكيدها عقدًا تلو العقد وعامًا بعد عام تتمثل في حل الدولتين الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام وأمن، مع القدس عاصمة للدولتين.

(تكلم بالإنكليزية)

واليوم، يواجه الوعد بحل الدولتين خطر التراجع إلى حد التلاشي. وأصبح الالتزام السياسي بهذا الهدف الطويل الأمد أبعد مما كان عليه في السابق. ونتيجة لذلك، قُوضت حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء في العيش في سلام وأمن وحُرم الفلسطينيون من تطلعاتهم الوطنية المشروعة في الوقت الذي يتحملون فيه استمرار وجود إسرائيل الذي خلصت محكمة العدل الدولية إلى أنه غير قانوني. ومنذ الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ازداد الأمر سوءًا على كل الجبهات.

أولاً، في ظل النزاع المستمر والدمار الذي تتعرض له غزة، تُفرض على شعب القطاع ظروف معيشية غير إنسانية على الإطلاق ويتعرض لهجوم متكرر ويحاصَر في مساحات تضيق به شيئا فشيئا ويُحرم من الإغاثة المنقذة للحياة. ورفض مجلس الأمن وفقا للقانون الدولي أي محاولة لإحداث تغيير ديموغرافي أو إقليمي في قطاع غزة، بما في ذلك أي إجراء يهدف إلى التقليص من مساحة أراضيه. إن غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية تنشأ في المستقبل، ويجب أن تظل كذلك.

ثانياً، في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تؤدي العمليات العسكرية الإسرائيلية واستخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق السكنية والتهجير القسري وعمليات الهدم والقيود المفروضة على التنقل والتوسع الاستيطاني إلى تغيير كبير جدا في الواقع الديموغرافي والجغرافي. يتم حصر الفلسطينيين وإجبارهم – حصرهم في المناطق التي تتعرض لعمليات عسكرية متزايدة وحيث تتعرض السلطة الفلسطينية لضغوط متزايدة، وإجبارهم على الخروج من المناطق التي تتوسع فيها المستوطنات.

ثالثاً، يتواصل عنف المستوطنين بمستويات عالية مقلقة في مناخ من الإفلات من العقاب، حيث يتكرر تعرض مجتمعات فلسطينية بأكملها للاعتداءات والتدمير، وأحياناً بتحريض من الجنود الإسرائيليين. كما تستمر الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين في كل من إسرائيل والضفة الغربية المحتلة.

لا يمكن للعالم أن يتحمل مشاهدة اختفاء حل الدولتين. يواجه القادة السياسيون خيارات واضحة – خيار الصمت، أو خيار الإذعان، أو خيار التصرف.

في غزة، لا تلوح في الأفق نهاية للقتل والبؤس. وقد جلب وقف إطلاق النار بصيصاً من الأمل – إطلاق سراح الرهائن الذي طال انتظاره وإيصال الإغاثة الإنسانية المنقذة للحياة. لكن جذوة الأمل تلك أُطفئت بقسوة مع انهيار وقف إطلاق النار في 18 آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، ونتيجة للضربات والعمليات العسكرية الإسرائيلية، قُتل ما يقرب من 000 2 فلسطيني في غزة، بما في ذلك النساء والأطفال والصحفيون والعاملون في المجال الإنساني. كما تواصل حماس إطلاق الصواريخ عشوائياً باتجاه إسرائيل، بينما يستمر احتجاز الرهائن في ظروف مروعة.

لقد انتقل الوضع الإنساني في جميع أنحاء قطاع غزة من سيئ إلى أسوأ إلى ما هو أبعد من الخيال. وعلى مدار شهرين كاملين تقريباً، منعت إسرائيل دخول المواد الغذائية والوقود والأدوية والإمدادات التجارية، مما حرم أكثر من مليوني شخص من الإغاثة المنقذة للحياة – كل ذلك بينما العالم يتفرج. وتثير جزعي

تصريحات المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية حول استخدام المساعدات الإنسانية كأداة للضغط العسكري. إن المساعدات غير قابلة للتفاوض. ويجب على إسرائيل حماية المدنيين ويجب أن توافق على خطط الإغاثة وتيسرها.

وأحيي نساء ورجال الأمم المتحدة وجميع العاملين في المجال الإنساني، وبخاصة زملاءنا الفلسطينيين الذين يواصلون العمل تحت النار وفي ظروف صعبة لا يمكن استيعابها. وإنني لأحزن على جميع نساء ورجال الأمم المتحدة الذين قُتلوا، وبعضهم مع عائلاتهم. يجب إعادة إدخال المساعدات على الفور، وضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني، والسماح لوكالات الأمم المتحدة بالعمل في ظل الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية: الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية. ويجب ألا يكون هناك أي عائق أمام المساعدات الإنسانية، بما في ذلك العمل الحيوي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إننا بحاجة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وبحاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار. لقد حان الوقت لوقف التهجير المتكرر لسكان غزة وأي تفكير في التهجير القسري خارج غزة. ويجب أن ينتهي الدوس على القانون الدولي.

وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى استخدام نفوذها لضمان احترام القانون الدولي وعدم الإفلات من العقاب. وينطبق ذلك على حادثة 19 آذار/مارس التي اعترفت إسرائيل الآن بمسؤوليتها عن إطلاق النار فيها على دار ضيافة تابعة للأمم المتحدة، مما أسفر عن مقتل أحد زملائنا وإصابة 6 آخرين، وكذلك مقتل مسعفين وعمال إنقاذ آخرين في 23 آذار/مارس في رفح والعديد من الحالات الأخرى. يجب أن تكون هناك مساءلة تطال الجميع.

لا تزال الإجراءات الاستشارية جارية في محكمة العدل الدولية بشأن التزامات إسرائيل، كسلطة قائمة بالاحتلال وعضو في الأمم المتحدة، فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة وأنشطتها في الأرض الفلسطينية المحتلة وفيما يتعلق بها.

وفي شباط/فبراير، قدمت المستشارة القانونية للأمم المتحدة بياناً مكتوباً إلى المحكمة، وقدمت أمس بياناً شفوياً أمام المحكمة – وكلاهما نيابة عني. يتضمن البيان المقدم إلى المحكمة نقاطاً كنت قد طرحتها في عدد من المناسبات، وعلى وجه التحديد أن جميع أطراف النزاع يجب عليها الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ وأن إسرائيل، بوصفها قوة احتلال، ملزمة بضمان توفير الإمدادات الغذائية والطبية للسكان؛ وأن إسرائيل ملزمة بالموافقة على خطط الإغاثة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتيسيرها؛ وأنه يجب احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي وموظفي الأمم المتحدة.

وأشدد على الالتزام بموجب القانون الدولي باحترام امتيازات وحصانات الأمم المتحدة وموظفيها، بما في ذلك الحرمة المطلقة لمباني الأمم المتحدة وممتلكاتها وأصولها وحصانة الأمم المتحدة من الإجراءات القانونية. تنطبق هذه الحصانات على جميع كيانات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في

ذلك الأونروا، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل لجميع هذه الجهود.

وفي هذه الفترة المضطربة والانتقالية التي تمر بها المنطقة، يجب على الدول الأعضاء أن توضح كيف ستحقق التزامها ووعدها بحل الدولتين. ليس هذا هو الوقت المناسب لمراسم التعبير عن الدعم وسد الخانات والمضي قدماً. لقد تجاوزنا مرحلة سد الخانات؛ فالوقت يداهمنا. يقترب حل الدولتين من نقطة اللاعودة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية منع استمرار الاحتلال والعنف.

إن ندائي إلى الدول الأعضاء واضح وعاجل: اتخذوا إجراءات لا رجعة فيها نحو تنفيذ حل الدولتين، ولا تدعوا المتطرفين من أي جانب يقوضون ما تبقى من عملية السلام.

ويشكل المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي سيُعقد في حزيران/يونيه، والذي تشترك في رئاسته فرنسا والمملكة العربية السعودية، فرصة مهمة لتنشيط الدعم الدولي. وإنني أشجع الدول الأعضاء على الذهاب إلى ما هو أبعد من التأكيدات، والتفكير على نحو خلاق في الخطوات الملموسة التي ستتخذها لدعم حل الدولتين القابل للتطبيق قبل فوات الأوان.

في الوقت نفسه، تحتاج السلطة الفلسطينية إلى دعم مكثف ومستدام – سياسياً ومالياً. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان استمرار صلاحية المؤسسات الفلسطينية وتعزيز الإصلاحات الجارية وتمكين السلطة الفلسطينية من استئناف مسؤولياتها الكاملة في غزة.

عند هذه النقطة المفصلية من التاريخ بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط – وفي هذه القضية التي يتوقف عليها الكثير من الأمور – يجب على القادة أن يقفوا ويفوا بما عليهم. يجب عليهم أن يظهروا الشجاعة السياسية ويمارسوا الإرادة السياسية لتحقيق هذه القضية المركزية للسلام للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة والبشرية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعبر عن تقديرنا لقراركم، سيدي الرئيس، بترؤس هذه الجلسة الهامة جداً على المستوى الوزاري، وللدور الهام الذي تضطلع به فرنسا في المجلس وفي دعم جهود السلام في منطقتنا. كما أود أن أرحب بجميع الوزراء الموجودين معنا اليوم. بالإضافة إلى ذلك، أشكر الأمين العام على عدم السماح للعالم بأن يغض الطرف عن غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة أو ينساهما، مذكراً إياه بالتزاماته، وعلى كونه صوتاً قوياً لأجل الإنسانية والسلام. كما أشكره على حضوره معنا اليوم وعلى بيانه، إلى جانب البيان الذي أدلت به أمس في لاهاي رئيسة الدائرة القانونية نيابة عنه، قبل أن نقدم رأينا الخاص. وأود أيضاً أن أعرب عن احترامنا الكبير للأمم المتحدة ولموظفيها الأبطال على الأرض الذين يخاطرون بأرواحهم لإنقاذ أرواح الآخرين.

اتخذ مجلس الأمن قرارات ملزمة ذات أهداف واضحة: وقف إراقة الدماء، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها، وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، ومنع التهجير القسري وأي محاولات للضم، وأخيراً تحقيق حل الدولتين. وقد احتشد العالم وراء هذه الأهداف. غير أن الواقع اليوم هو أن هناك حصارا عقابيا معلنا من قبل إسرائيل على غزة لحرمان مليوني فلسطيني – نصفهم من الأطفال – من الغذاء والماء والدواء والكهرباء وجميع مقومات الحياة الأخرى، بينما يعانون من ظروف غير إنسانية لا تطاق. إن غزة ليس لديها نقص في القنابل التي تسقط عليها، ولكن هناك نقصا مفروضا في كل شيء آخر. ويُستخدم التجويع كسلاح حرب ضد سكان مدنيين بأكملهم، لا يزالون يتعرضون للقصف بلا هوادة. ويزداد يأس عائلات الرهائن والمحتجزين يوماً بعد يوم. إن خطط التهجير القسري والضم جارية على قدم وساق ولم يعد القادة الإسرائيليون يشعرون بالحاجة إلى إخفاء أو تمويه نواياهم الشائنة.

ولا يمكننا الاستسلام لهذا الوضع. ويجب أن نضع حداً له. ويجب أن يُستأنف وقف فوري لإطلاق النار وأن تتحقق جميع أهدافه. شدد الرئيس ترامب في محادثته الأخيرة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي على ما أسماه على حد تعبيره "ضرورة التعامل الجيد مع غزة"، نظرا لمعاناة الناس هناك وأشار تحديدا إلى أن الولايات المتحدة تضغط من أجل تأمين دخول الغذاء والدواء إلى غزة. ونأمل بشدة أن تتمكن الولايات المتحدة ومصر وقطر، بدعم من المجتمع الدولي ككل، من تأمين العودة إلى وقف إطلاق النار للبدء في إنهاء كل هذه المعاناة.

وهناك طريقة للخروج من هذا الكابوس لصالح الجميع. وقد أوضح الرئيس عباس في خطابه أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية أننا نريد السلام، ليس لأنفسنا فحسب، بل للجميع، وأننا ملتزمون بسيادة القانون الدولي ونريد أن نراه يسود وأننا نؤمن بأن النهج السلمي هو السبيل الذي يمكن أن يكفل حقوق شعبنا وأنه لا يوجد أي مبرر لإلحاق الأذى بالمدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. وخلال ذلك الاجتماع نفسه، أنشأ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية منصب نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين الذي يشغله منذ ذلك الحين السيد حسين الشيخ. وكان من المفترض أن أحضر اجتماع المجلس المركزي في رام الله. وبدلا من ذلك، وبعد توقيفي لمدة خمس ساعات، منعتني إسرائيل من دخول بلدي الذي أفخر بتمثيله هنا. أنا فلسطيني مولود في فلسطين لأبوين فلسطينيين وأنا ممنوع من دخول بلدي. وهذا جزء صغير جدا من العقاب الجماعي المفروض على جميع الفلسطينيين ومن إنكار وجودنا وحقوقنا كأمة وكأفراد.

فمن جهة، هناك قيادة فلسطينية ملتزمة باللاعنف، ومن جهة أخرى هناك قيادة إسرائيلية تطلق العنان لأسوأ أشكال العنف ضد سكان مدنيين بأكملهم. وهناك قيادة فلسطينية ملتزمة التزاما واضحا لا لبس فيه بحل الدولتين، وقيادة إسرائيلية تكرس جهودها لتدميره. وهناك قيادة فلسطينية تبدي ضبط النفس وتتصرف بمسؤولية، وقيادة إسرائيلية تملي عليها تصرفاتها آراؤها الشعبوية والمتعصبة. وهناك قيادة فلسطينية ملتزمة بالقانون الدولي ومنسجمة مع الإجماع الدولي، وقيادة إسرائيلية تعتبر أن القواعد رهن بهوية الضحايا وهوية الجناة وتطالب بالإفلات من العقاب على جرائمها وتعتبر وجودنا ذاته جريمة. وهناك قيادة فلسطينية تستجيب لمطالب الإصلاح، وقيادة إسرائيلية ترفض التغيير رفضا قاطعا. وهناك قيادة فلسطينية ملتزمة

بفكرة بسيطة وجوهرية – عش ودع غيرك يعيش – وقيادة إسرائيلية تؤمن بأن وجود شعب يتطلب تدمير شعب آخر. لقد خلص المجتمع الدولي منذ فترة طويلة إلى أن المشكلة في الشرق الأوسط ليست في أن هناك شعبا زائدا عن المطلوب، بل في غياب دولة مستقلة – دولة فلسطين.

وهناك حلول لمن لا يبحثون عن أعذار لإطالة أمد الحرب والمعاناة الإنسانية التي لا تطاق. وهناك حلول تتيح ألا تعود حماس لحكم غزة وأن تكون هناك ترتيبات للحكم الانتقالي تهيئ الساحة أمام السلطة الفلسطينية لتولي مسؤولياتها بالكامل في قطاع غزة. وهناك حلول لإعادة الإعمار في أعقاب الدمار الهائل الذي سببته إسرائيل في غزة دون تهجير سكان غزة. وهناك حلول لإنهاء الاحتلال غير الشرعي والنزاع والتبشير ببدء حقبة ينعم فيها الجانبان بالسلام والأمن والازدهار.

وفي هذا الصدد، تحلت البلدان العربية بروح قيادية حظيت بالثناء في جميع أنحاء العالم: توسط مصر وقطر لوقف إطلاق النار؛ وتولي البلدان العربية زمام المبادرة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية من خلال الأردن ومصر؛ والأدوار المسؤولة التي اضطلعت بها الجزائر والإمارات العربية المتحدة في المجلس على مدار العامين الماضيين؛ والخطة العربية لإعادة الإعمار التي أقرتها منظمة التعاون الإسلامي وأيدها الشركاء الدوليون؛ والدور القيادي للمملكة العربية السعودية بصفتها رئيسة اللجنة العربية الإسلامية والرئيس المشارك للتحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين إلى جانب النرويج والاتحاد الأوروبي والرئيس المشارك للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين مع فرنسا في حزيران/يونيه.

وقد رحّب الشركاء الدوليون بتلك المبادرات وانضموا إليها وأسهموا فيها وساعدوا في دفعها إلى الأمام، وكلهم يسعون إلى تحقيق سلام عادل ودائم. إن الحشد الدولي أقوى من أي وقت مضى في مواجهة واقع أكثر قتامة من أي وقت مضى. ونرى هذا الحشد هنا في المجلس وفي الجمعية العامة وفي محكمة العدل الدولية وقد عقد الجميع العزم على دعم القانون الدولي وإنهاء هذا الظلم التاريخي الأكثر إيلاما.

ومع اقترابنا من موعد انعقاد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين في حزيران/يونيه، فإننا ندعو جميع الدول إلى بذل قصارى جهدها لإعلاء القانون الدولي ودعم حقنا في تقرير المصير وإنقاذ السلام. ونؤيد دعوة الأمين العام عندما قال لجميع أعضاء المجلس ومن هم خارج القاعة إن هذا هو وقت العمل، وليس تكرار تأكيد ما اتفقنا عليه. هذا هو وقت العمل. وندعو أولئك الذين لم يعترفوا بدولة فلسطين بعد إلى أن يفعلوا ذلك دون مزيد من التأخير، كإشارة واضحة منهم إلى أنهم لن يتسامحوا مع تدميرها أو تدمير حل الدولتين. ونعتقد، سيدي الرئيس، أن بلدكم يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في هذا الصدد. وندعو جميع الدول إلى اتخاذ تدابير ضد الاستيطان والاستعمار والضم والتهجير القسري وإلى إنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يتماشى مع فتوى محكمة العدل الدولية. ندعو جميع الدول إلى دعم الحكومة الفلسطينية التي أظهرت التزاماً واضحاً بالإصلاح والسلام؛ ودعم خطة إعادة الإعمار العربية سياسيًا وماليًا؛ ومواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن الشعب الفلسطيني في قفص، يُقتل ويُجوَّع يوماً بعد يوم، يوماً بعد يوم. وكما قال البابا فرنسيس، هذه ليست حربًا، هذه وحشية. خوفنا الأكبر هو أن يكون العالم قد اعتاد على هذه الفظائع، لدرجة أنه في الوقت الذي يدين فيه أفعال إسرائيل، يشعر بالعجز عن إيقافها. لكننا نطلب من جميع الدول عدم الاستسلام لهذا العجز الذاتي. ليس لهذه الفظائع أي مبررات أخلاقية أو قانونية. يجب أن تنتهي الإبادة الجماعية، ويجب أن تسود الحياة.

يحق للشعب الفلسطيني الحصول على الحماية الدولية طالما أنه محاصر تحت الاحتلال العسكري. كما يجب أن يترافق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، الذي لا يزال على رأس الأولويات، مع وقف الهجمات والقمع الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والتي تؤدي إلى تهجير مجتمعات بأكملها.

ألقى رئيس الوزراء نتنياهو خطابًا وهميًا آخر قبل يومين. وأصر مرة أخرى على أن حل الدولتين يعني تدمير إسرائيل. وقال:

”حماس تقول إننا سندمر إسرائيل بالإرهاب والغزو العسكري على الفور، والسلطة الفلسطينية تقول: ”لا، تدمرونها سياسياً بدفعها، من خلال الدعاية والحرب القانونية، للعودة إلى حدود 67“.

فهل السعي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وفقاً لقرارات هذا المجلس نفسه – وقرارات الأمم المتحدة ذاتها التي قامت على أساسها دولة إسرائيل بتقسيم فلسطين – هو بطريقة ما سعي إلى تدمير إسرائيل؟ هل هذا منطقي؟ هذا هراء. إن الذين استفادوا من امتياز قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك قرار التقسيم، وتم قبولهم كدولة عضو، يقولون إن حقيقة سعينا بالطرق السلمية لتحقيق استقلال دولة فلسطين يرقى الآن إلى تدمير دولة إسرائيل. هل يمكن أن يصدق أي عضو في المجلس هذا الهراء؟

وتحدث عن محاولات إبادة إسرائيل بينما هو في الواقع من يسعى لإبادة فلسطين وشعبها. وتحدث عن كيفية قيام الجيش الإسرائيلي بإبعاد المدنيين الفلسطينيين عن طريق الأذى، في حين أنه في الواقع أظهر استخفافًا تامًا بحياة الفلسطينيين، حيث يقتل ويشوه ويعتقل ويعذب ويجوع الفلسطينيين باستمرار. وتفاخر بانتهاكات إسرائيل لسيادة لبنان وسورية وسلامة أراضيهما، وهو ما يجب أن يرفضه الجميع. وأكد مجددًا أنه سيسعى إلى تحقيق السلام مع الشركاء الإقليميين مع تهميش القضية الفلسطينية وكأن شيئًا لم يحدث خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. لقد تحدث بالغطرسة نفسها ونفس أسلوب تجنب الحقائق ونفس التجاهل لمعاناة الناس، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين.

الأوهام المتعصبة ستدمر منطقتنا. نحن بحاجة إلى قيادة قوية من أجل السلام. إن استخدام العزم الجماعي على نطاق غير مسبوق من شأنه أن يحقق أخيرا الحرية للشعب الفلسطيني – ويحقق دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن – ويطلق العنان للإمكانات الحقيقية لمنطقتنا لصالح الجميع. ونتفق تمامًا مع الأمين العام عندما يقول دائمًا أنه لا توجد خطة بديلة لحل الدولتين. إننا ننتمي بثبات إلى هذا المعسكر ونعول على دعمكم الجماعي لضمان أن يسود.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لأمر رمزي أن تعقد هذه الجلسة عشية يوم الذكرى في إسرائيل، "يوم هزكرون". إنه اليوم الذي نكرّم فيه الجنود الذين ضحوا بأرواحهم دفاعاً عن دولتنا والمدنيين الأبرياء الذين أزهق الإرهاب أرواحهم.

ترحب إسرائيل بما نأمل أن يكون نقاشًا أوسع نطاقًا حول الشرق الأوسط. في كثير من الأحيان، يحصر المجلس تركيزه على شريحة ضيقة من المنطقة، ويغفل القوى الفاعلة الأوسع نطاقًا، سواء قوى التقدم أو قوى التدمير. لدينا اليوم فرصة لتوسيع تلك العدسة، ويجب علينا ذلك.

بينما نتحدث، فإن الشرق الأوسط يشهد حركة متغيرة. الخطر والفرصة يترافقان. هناك الكثير مما يدعو للتفاؤل – التنمية الاقتصادية والحوار والتعاون. ومع ذلك، فإن التهديدات تلوح في الأفق، وهي أكثر خطورة من أي وقت مضى. وعلى الرغم من كل هذا الزخم، هناك قوى تسعى إلى عكسه والاستفادة من حالة عدم الاستقرار. وتزداد تلك القوى عنفاً وترسخاً. هذا هو واقع الشرق الأوسط، ونحن نناشد المجلس والمجتمع الدولي عدم تجاهل قوى الخراب أو التقليل من شأنها. هذا هو واقع الإرهاب والتطرف، واقع القوى الموجودة في الشرق الأوسط التي تحتقر السلام ولن يهدأ لها بال حتى تتحقق نسختها المريضة من الدمار.

هناك فرصة قوية في لبنان اليوم. فقد تعالت الأصوات الشعبية وقادة المجتمع المدني وعناصر داخل حكومته الجديدة للمطالبة بالسيادة وإنهاء طغيان حزب الله على بلدهم. لقد أوضح الشعب اللبناني أمراً واحدًا لا لبس فيه وهو أنه يريد السلام والاستقرار ومستقبلا خاليا من الإرهاب. إلا أن حزب الله، وهو منظمة إرهابية قاتلة مدعومة من إيران، لا يزال يسيطر على مخزونات الأسلحة في المناطق المدنية وهو عازم على جرّ الشعب اللبناني نحو حرب مدمرة أخرى.

تتجلى نوايا حزب الله القاتلة بشكل واضح من خلال أنشطته المستمرة. فقبل يومين فقط، قصف الجيش الإسرائيلي موقعاً للبنية التحتية للإرهاب في الضاحية، معقل حزب الله في بيروت، كان يحتوي على قذائف دقيقة معدة للاستخدام ضد إسرائيل. إن تخزين هذه الأسلحة داخل المناطق المدنية يشكل انتهاكًا صارخًا للتفاهمات بين إسرائيل ولبنان وخرقًا واضحًا للقانون الدولي. إن قيام حزب الله بتخزين الصواريخ بشكل منهجي وسط السكان اللبنانيين استغلال مغرض للمدنيين وازدراء آخر للأخلاق الإنسانية الأساسية. قبل الغارة، اتخذت إسرائيل خطوات مهمة للتخفيف من المخاطر على المدنيين غير المتورطين في الضربة، بما في ذلك إصدار تحذيرات مسبقة واستخدام ذخائر دقيقة.

ستواصل إسرائيل العمل حسب الضرورة لإزالة التهديدات التي يتعرض لها شعبها مع اتخاذ كل التدابير الممكنة للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. يجب أن تحتكر الحكومة اللبنانية القوة العسكرية. هذا هو الموقف الإسرائيلي. هذا هو الموقف اللبناني. هذا هو موقف اتفاق وقف الأعمال القتالية، وهو بالطبع موقف المجلس بموجب القرارين 1701 (2006) و 1559 (2004).

غير أن الدعم الدولي للسيادة اللبنانية ونزع سلاح حزب الله يجب أن يكون أكثر من مجرد دعم خطابي. لا يزال تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية من الجانب اللبناني جزئيًا، حيث لا يزال العديد من

الانتهاكات التي تم إبلاغ الآليات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بها من دون معالجة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة لمساعدة الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية في استعادة سيادتها وتفكيك جيش حزب الله الموازي من الإرهابيين. لا يمكننا أن نضيع عقدًا آخر ونحن نقف متفرجين بينما يستعيد حزب الله قوته ويزيد من ترسيخ نفسه في لبنان.

سورية اليوم بلد لم تعد تحت حكم نظام الأسد، لكنها لم تعد بعد تحت حكم مستقر. أدى انهيار نظام الأسد إلى خلق فراغ من عدم الاستقرار. تتجول الميليشيات العسكرية المسلحة من دون رادع؛ وتعمل القوات المدعومة من إيران من دون عقاب؛ وتسيطر الجماعات المتطرفة، وبعضها متحالف مع أكثر شبكات الإرهاب العالمية وحشية، على الأراضي والسكان. وكما هو الحال في كثير من الأحيان في فترات الانهيار، فإن أضعف الفئات في سورية – أقلياتها ونازحيها الداخليين وطوائفها الدينية والعرقية – هم الذين تُركوا عرضة للخطر. والمسيحيون والدروز والأكراد واليزيديون عالقون جميعاً بين دولة محطمة وميليشيات متجولة. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل النمط المقلق للغاية الذي يظهر في سورية حيث عُين أفراد ذوو خلفيات جهادية في مناصب رئيسية في الحكومة المؤقتة والجماعات المسلحة التابعة لها. وهؤلاء الأفراد، الذين كان العديد منهم منضوين في السابق تحت لواء منظمات إرهابية مثل القاعدة وداعش وجبهة النصرة، يتولون الآن قيادة البنية التحتية العسكرية التي يمكن استخدامها لزعزعة استقرار المنطقة وتهديد أمن الدول المجاورة، بما في ذلك إسرائيل. إن أيديولوجيات هذه الجماعات واضحة وتدعو إلى القلق الشديد. وقد تجلى هذا التهديد الشهر الماضي في المذبحة الوحشية للمدنيين العلويين وغيرهم من السكان المستضعفين والتنكيل بهم. ويستحق الشعب السوري ما هو أفضل من ذلك. إنهم يستحقون مستقبلاً لا تهيمن عليه الطائفية والتدخلات الأجنبية. إنهم يستحقون الدعم الدولي الذي يمكّن الاستقرار المحلي، وليس تمكين الجهاديين والفوضى. ويجب على المجلس أن يُدرك الطابع الملح للحالة. ويجب ألا تصبح سورية دولة ممزقة بشكل دائم تحكمها البنادق، بل دولة تحكمها سيادة القانون. فالمنطقة لا تستطيع تحمل ذلك ولم يعد بإمكان الشعب السوري تحمله.

وبينما نجول بأبصارنا في أنحاء المنطقة، هناك خيط واحد يربط بين عدم الاستقرار. وهو الخيط نفسه المرتبط بالصواريخ الحوثية التي تُطلق بلا هوادة على المراكز السكانية في إسرائيل. وهو الخيط نفسه المرتبط بمجزرة حماس بحق شعبنا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. إن إيران ليست مجرد طرف محرض، بل إنها مدبر الاضطرابات في منطقتنا. فمن خلال حزب الله في لبنان وحماس والجهاد الإسلامي في غزة والميليشيات في العراق وسورية والحوثيين في اليمن، أنشأت إيران عن عمد شبكة عنف لتوسيع نطاق أنشطتها وزعزعة استقرار أعدائها. وهي شبكة نشطة ومستمرة واستراتيجية. وقبل كل شيء، تواصل إيران المضي قُدماً في طموحاتها النووية. فهي تصدر تهديدات وجودية بشكل علني ومنتظم. ولن تسمح إسرائيل لإيران بالحصول على أسلحة نووية. ولن نتردد. ولن نتراجع في هذه المسألة وندعو المجتمع الدولي إلى التمسك بذلك الخط الأحمر لأن عواقب سباق التسلح النووي لن تقتصر على إسرائيل – بل ستمتد إلى جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ولم يعد بإمكان المجتمع الدولي أن يتخلى عن مسؤوليته عندما يتعلق الأمر بإيران. فالفوضى التي أطلقتها طهران في جميع أنحاء المنطقة هي نتيجة سنوات من التردد والتساهل.

ويشكل برنامجها النووي المتسارع الآن تهديداً أخطر بصورة مطردة. وقد حان الوقت لمواجهة حقيقة أن العدوان الإيراني المنفلت لن يتراجع من تلقاء نفسه. يجب مواجهته بشكل حاسم وجماعي.

وبطبيعة الحال، فإن بصمات إيران موجودة على الحالة في غزة، حيث لم تجلب وكيلتها، حماس، سوى الخراب لشعبها والرعب لشعبنا. وأذكّر المجلس بأن إسرائيل لم تسعَ إلى هذه الحرب. لقد فُرضت علينا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عندما ارتكبت حماس أسوأ مذبحة لليهود منذ محرقة اليهود. وقُتل أكثر من 200 1 شخص. وأُبيدت عائلات بأكملها – رضع وأطفال وأمهات وأجداد – عن بكرة أبيها. وإجمالاً، جرى أخذ 251 رهينة في غزة. ولا يزال 59 من هؤلاء الأبرياء محتجزين اليوم ويُعتقد أن 24 منهم على قيد الحياة ويُعتقد أن 35 آخرين قد ماتوا – ولا تزال جثثهم محتجزة بطريقة غير إنسانية. وقد رفضت حماس كل عرض معقول لعودتهم إلى ديارهم. وبدلاً من ذلك، تنشر لقطات مرعبة للرهائن لزيادة معاناة عائلاتهم وإطالة أمد عذابهم. هذه سادية. إنها حرب نفسية من أبشع ما يمكن تخيله.

إن من واجب إسرائيل تجاه شعبها والعالم أن تفكك البنية التحتية العسكرية والإدارية لحماس لضمان عدم استخدام غزة مرة أخرى كمنصة لشن فظائع، وقبل كل شيء إعادة رهائننا إلى الوطن. غير أن هذا الواجب لم يكن قط على حساب التزاماتنا الدولية. وأود أن أذكّر المجلس بأن المادة 70 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف تنص على تقديم المساعدة في حالة لم يُزود السكان المدنيون بالإمدادات الكافية. فخلال فترة وقف إطلاق النار التي دامت 42 يوماً، دخلت أكثر من 000 25 شاحنة مساعدات غزة بتسهيل من إسرائيل. وحملت تلك الشاحنات عشرات الآلاف من الأطنان من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية. وتراقب إسرائيل الحالة عن كثب وتنسق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ذات الصلة في الميدان. وتشير تقييماتنا إلى أنه لا يوجد دليل في الوقت الحالي على أن هناك أزمة إنسانية في غزة. وعلاوة على ذلك، وبموجب المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن الطرف غير مُلزم بالسماح بدخول مساعدات من المحتمل أن تدعم المجهود العسكري للعدو. غير أن هذا بالضبط هو ما فعلته حماس – سرقة المساعدات من السكان المدنيين وبيع الإمدادات لإعادة بناء آلة الإرهاب.

لكن البعض في المجتمع الدولي ما زالوا يستخلصون معادلات زائفة وخطيرة، متجاهلين أن حماس وحدها بدأت هذه الحرب وأنها تواصل إطالة أمدها ولا تزال تحتجز 59 رهينة تحت الأرض في ظروف غير إنسانية – 59 رهينة لم يتلقوا مطلقا ذرة من المساعدات الإنسانية. وكما شهد السيد إيلي شرابي مؤخراً أمام المجلس (انظر S/PV.9882)، فقد رأى بنفسه إرهابيي حماس يُدخلون المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى أنفاقهم ويستهلكونها بأنفسهم ويحرمون الرهائن الجائعين حتى من الحصول على أقل حصة. يمكن أن تنتهي الحرب غداً، إذا أطلقت حماس سراح الرهائن وألقت أسلحتها. وهذا هو الطريق الوحيد للسلام.

إن هذا هو السبب في أن عقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين في حزيران/يونيه محكوم عليه بالفشل للأسف. فهذه المبادرة منفصلة عن الواقع الحالي وتخاطر بإلحاق الضرر أكثر من النفع، لا سيما في بيئة ما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فهي تخلق

توقعات زائفة، بينما تتجاهل الخلل الوظيفي الكامن في السلطة الفلسطينية ودعمها المستمر للإرهاب من خلال برنامج الدفع مقابل الذبح ورفضها تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها وتشجيعها للتحريض وحربها غير القانونية ضد إسرائيل في المحافل الدولية. ويوفر المؤتمر أرضية خصبة لفرصة أخرى لتسييس المحافل الدولية واستقطابها، مما يعمق الانقسام ويبعد جميع الأطراف عن السلام. ولن يتحقق التقدم الحقيقي من خلال تدويل النزاع أو من خلال تدابير أحادية الجانب تقررها أطراف لا ناقة لها ولا جمل. إنه سيتحقق من خلال القيادة المسؤولة ونبذ الإرهاب وقبول الأحزاب المعتدلة. والجهود المبذولة للترويج للمؤتمر تقوض المسار نحو إحراز تقدم إقليمي حقيقي. وبدلا من تضخيم النُهج الفاشلة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز طاقته حيث تشتد الحاجة إليها – أي مواجهة المحور المتطرف الذي تقوده إيران ووكلاؤها الإرهابيون.

هناك خطر في النظر إلى الطموح باعتباره واقعا. ويجب ألا يقع المجلس في فخ التمني. ولا يمكننا الحديث عن إعادة الإعمار من دون أمن. ولا يمكننا تحقيق السيادة اللبنانية في الوقت الذي نتسامح فيه مع حزب الله. ولا يمكننا تعزيز التعاون الإقليمي بينما نتجاهل تطلعات إيران النووية. ولا يمكن للمرء أن يدّعي الدفاع عن السلام بينما يضفي الشرعية على القوات التي ذبحت العائلات في منازلها. هناك فرص هائلة في الشرق الأوسط اليوم ولكن أكبر التهديدات لهذه الفرصة هي الإرهاب والتعصب والتغاضي الدولي الواضح عنهما. وإذا كنا جادين في بناء مستقبل أفضل للمنطقة، فيجب علينا أن نكون جادين أيضاً في تسمية العقبات التي تعترض طريقنا. إن إسرائيل جاهزة. ونحن مستعدون للعمل مع الشركاء الإقليميين وتعميق التعاون ولكننا لن نساوم على أمن شعبنا ولن نقبل بدوام الإرهاب. وأمام المجلس فرصة لدعم التقدم ومساندة الحكومات التي تسعى للإصلاح وتمكين الأصوات الرافضة للتطرف والوقوف مع من يقدرون الحياة والرخاء، وليس الموت والبؤس. لم يفت الأوان، لكن النافذة لن تبقى مفتوحة إلى الأبد. ومن خلال التقبل الواقعي للواقع الصعب في الشرق الأوسط، قد يكون من الممكن استنهاض الهمم لتسخير الإمكانات الكامنة من أجل مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

أردت جعل المناقشة بشأن الشرق الأدنى والشرق الأوسط أحد أبرز أحداث الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن. لقد زعزعت المجازر المعادية للسامية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وما تلاها من تصعيد عسكري، استقرار المنطقة. وفي الوقت الذي نتحدث فيه الآن، فإن غزة مدمرة بسبب الحرب ولبنان يكافح من أجل التعافي منها وسورية تشرع في مرحلة انتقالية هشة وغير مؤكدة وإيران تواصل سباق التسلح النووي الخطير. ويجب ألا نسمح لدوامة زعزعة الاستقرار هذه بأن تتسبب في أضرار لا يمكن جبرها. ولهذا السبب، يجب أن نعمل معاً على طريق السلام والأمن للجميع.

إن أولى أولوياتنا هي وقف الأعمال العدائية من أجل إنهاء معاناة السكان المدنيين. وفي لبنان، وبالتعاون الوثيق مع شركائنا الأمريكيين، تمكنا من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار قبل خمسة أشهر. ولا يزال من الممكن تحسين تنفيذه لكنه جعل من الممكن استعادة السلام. إنه أمر ضروري ويجب الحفاظ عليه. وللأسف، لا تزال الحرب مستمرة في غزة. ولا بد أن يثير انهيار وقف إطلاق النار واستئناف الغارات الإسرائيلية قلقنا. فهما يشكلان انتكاسة كبيرة للسكان المدنيين الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين وعائلاتهم

وأمن المنطقة بأسرها. وهناك حاجة ملحة إلى استئناف المفاوضات والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونؤيد الجهود التي يبذلها الوسطاء لتحقيق هذه الغاية. ويجب أن يفضي هذا الوقف لإطلاق النار إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس تعسفا. وأود أن أتوقف لحظة أمام المجلس لأتذكر مواطننا الفرنسي، عوفر كالديرون، الذي أُطلق سراحه بعد 484 يوما في الأسر. وأود أيضا أن أنُعي مواطنا فرنسيا آخر، أوهاد ياهالومي، الذي أُخذ رهينة في 7 تشرين الأول/أكتوبر واحتُجز تعسفا وقُتل في غزة. ويترك ياهالومي وراءه أرملة وثلاثة أيتام أبرياء.

ويجب أيضا أن يتيح وقف إطلاق النار تدفق كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية إلى غزة. فالحالة في غزة كارثية، حيث يُمنع دخول جميع المساعدات الإنسانية منذ شهرين. وتمكنتُ من الوقوف على ذلك بنفسي عندما زرت الحدود المصرية وأستطيع أن أشهد أمام المجلس أن هذه الحالة غير مقبولة. وأدى القصف الإسرائيلي منذ نهاية آذار/مارس إلى مقتل أكثر من 300 1 شخص، بما في ذلك العديد من المدنيين والنساء والأطفال، كما قتلت هذه الغارات العسكرية عاملين في المجال الإنساني وموظفين تابعين للأمم المتحدة. ويجب أن تنتهي المعاناة الهائلة للسكان المدنيين. وأدعو إسرائيل إلى إزالة جميع العقبات حتى يتسنى في نهاية المطاف إيصال كمية كبيرة من المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وتعمل فرنسا بنشاط، من جانبها، لمعالجة حالة الطوارئ الإنسانية هذه. فقد ساهمنا منذ عام 2023 بمبلغ 250 مليون يورو في شكل مساعدات إنسانية للسكان المدنيين. ووُزع جزء من هذه المساعدات عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تدعم فرنسا عملها وجهودها الإصلاحية المتفانية. وبالتعاون الوثيق مع شركائنا الإقليميين، بما في ذلك مصر والأردن، قدمنا أيضا الرعاية الصحية والغذاء والمأوى بصورة مباشرة لسكان غزة المتضررين من الحرب.

وأولويتنا الثانية هي المساعدة في إنعاش الأراضي التي دمرها النزاع. وقد جُمع أكثر من بليون دولار خلال المؤتمر الدولي لدعم شعب لبنان وسيادته الذي عُقد في باريس يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وذهبت هذه المساعدات إلى السكان وقوات الأمن. وبدأت السلطات الجديدة بذل جهود للإصلاح وإعادة الإعمار ونؤيد هذه الجهود. وعندما يحين الوقت المناسب، سنعقد مؤتمرا دوليا في باريس لدعم الانتعاش الاقتصادي في لبنان. وسيكون دور الأمم المتحدة أساسيا طوال هذه العملية.

لا بد أن يستعيد لبنان سيادته – سيادته الكاملة. وندعو القوات الإسرائيلية التي لا تزال في لبنان إلى الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية حتى يتسنى إعادة نشر القوات المسلحة اللبنانية هناك. فهي وحدها المسؤولة عن ضمان أمن الدولة وسيادتها بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وآلية المراقبة التي تشارك فيها فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة والتي تضم الأمم المتحدة. وستواصل فرنسا جهودها الحازمة لضمان التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

وفي سورية، تجري عملية انتقالية تاريخية منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد الديكتاتوري. وفرنسا على استعداد لتقديم الدعم. وقد بدأت مع شركائها الأوروبيين في اتخاذ التدابير الأولى لرفع الجزاءات بشروط معينة. ويجب أن تحترم عملية الانتقال حقوق جميع السوريين وأن تحميها، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية

أو دينهم أو نوع جنسهم. ويجب أيضا أن تكفل بذل جهود فعلية وحازمة لمكافحة الإرهاب. وسأقولها مرة أخرى من على منبر الجمعية العامة: يجب ألا ننسى الجرائم البشعة التي ارتكبها نظام بشار الأسد. وللأمم المتحدة دور مهم في مكافحة الإفلات من العقاب وفي إعادة إعمار سورية. وفي غزة، نؤيد جهود شركائنا العرب لإرساء إطار متين وموثوق لليوم التالي. وينبغي أن يُمكن هذا الإطار من إعادة إعمار القطاع وحوكمته واستعادة الأمن فيه. لكن هذه الجهود لا يمكن أن تنتج آثارها إلا إذا نُفذت في إطار نهج سياسي.

ولهذا السبب، فإن أولويتنا الثالثة هي العمل لإيجاد حلول سياسية تكفل تحقيق سلام عادل ودائم. ولا يوجد سوى حل واحد لتحقيق تسوية سياسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو حل الدولتين، الحل الوحيد الكفيل بضمان السلام والأمن على المدى الطويل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ويتعرض هذا الحل للتهديد الآن بفعل تكثيف التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وعنف المستوطنين المتطرفين والرغبة في إضعاف السلطة الفلسطينية والخطاب الداعي إلى الضم والتهجير القسري للسكان.

وأمام الحقائق على أرض الواقع، يجب حماية إمكانية قيام دولة فلسطينية. ولهذا السبب، ستشارك فرنسا مع المملكة العربية السعودية في رئاسة مؤتمر دولي بشأن تنفيذ حل الدولتين، سيُعقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه. وهدفنا واضح وهو تعزيز الاعتراف بفلسطين إلى جانب تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وتلك هي الكيفية التي سنكفل بها أمن إسرائيل واندماجها الإقليمي بنجاح، مع تلبية التطلعات المشروعة للفلسطينيين إلى إقامة دولة خاصة بهم في الوقت نفسه. وتشمل خريطة الطريق هذه أيضا التنفيذ الفعلي لحل الدولتين ونزع سلاح حماس وتحديد حكم ذي مصداقية تُستبعد منه حماس، كما تشمل إصلاح السلطة الفلسطينية. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة ووكالاتها بدور مركزي في هذه العملية.

في الوقت نفسه، لا ندخر جهدا لإيجاد حل دبلوماسي للتحدي الذي يمثله سعي إيران المتهور لتنفيذ برنامجها النووي. وقد شرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي الحالة بوضوح أمس خلال جلستنا بشأن عدم الانتشار (انظر S/PV.9906). وفي مواجهة التدخلات التي تزعزع الاستقرار، يجب أن نواصل العمل لتعزيز سيادة الدول في المنطقة. وبعد أن زرتُ العراق للتو، أود أن أشدد على مدى التقدم الذي يحرزه هذا البلد. فبعد أن مزقته النزاعات وألاعيب القوة منذ وقت ليس ببعيد، فإنه يتمكن الآن من تجنب التورط في التوترات الإقليمية. ويضطلع العراق مرة أخرى بدوره كقطب للتوازن والاستقرار. ويشهد على ذلك مؤتمر بغداد الثالث الذي سيعقد في نهاية عام 2025. وسيتيح المؤتمر فرصة للعمل من أجل تعزيز التعاون والأمن الإقليميين والتصدي لنهج التشرذم والمواجهة السائد اليوم.

تعمل فرنسا من أجل السلام والسيادة؛ فمن دونهما، لا يمكن تحقيق شيء. ونحن ملتزمون التزاما راسخا تجاه الشرقين الأدنى والأوسط بحكم الروابط التاريخية والجغرافية التي تربطنا بهما. ويتوقف أمننا واستقرارنا جميعا اليوم على تلك المنطقة. ومن ثم، فإننا مصممون على بناء طريق إلى السلام هناك للجميع ومع الجميع.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

السيد كابا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر معالي السيد جان نويل بارو، وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، على عقد هذه المناقشة المهمة على المستوى الوزاري. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته وقيادته الثابتة في السعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط في ظل ظروف صعبة للغاية.

تأتي هذه الجلسة في لحظة بالغة الإلحاح. فلا يزال الصراع الطويل الأمد بين إسرائيل وفلسطين يتسبب في عواقب إنسانية وأمنية وسياسية مدمرة ويزعزع استقرار المنطقة ويتحدى الضمير الجماعي للمجتمع الدولي. وأدت الانتهاكات الأخيرة والمستمرة لاتفاقات وقف إطلاق النار إلى تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية أصلا. ونشهد في قطاع غزة والضفة الغربية تدهورا مثيرا للقلق يتجلى في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين والتهجير المتكرر والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية في استهانةً بالقانون الدولي الإنساني والنظام الدولي القائم على القواعد.

وتشير التقارير إلى مقتل 890 1 شخصا في الفترة بين 18 آذار/مارس و 17 نيسان/أبريل، من بينهم 595 طفلا. وأسفرت الغارات الجوية العشوائية على المناطق المكتظة بالسكان ومخيمات النازحين داخليا عن خسائر مروعة في صفوف المدنيين. وأدى استخدام الأسلحة المحرقة في تلك الهجمات إلى حرق النساء والأطفال أحياء في ملاجئهم، مما أدى إلى زيادة حدة الصدمة واليأس الجماعي. وأدت أوامر الإخلاء المتكررة إلى نزوح أكثر من 000 480 شخص في غضون أسابيع قليلة. ويشكل الحصار التام المفروض على المساعدات الإنسانية والسلع التجارية منذ 2 آذار/مارس كارثة من صنع الإنسان. وعلى الرغم من وجود قوافل مساعدات غذائية تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي، لا يزال الوصول ممنوعا. ويبعث تحذير البرنامج مؤخرا من استنفاد الاحتياطيات الغذائية واحتمال تعليق عملياته برسالة رهيبة. وتواجه المرافق الطبية، المثقلة بالأعباء وغير المجهزة تجهيزا كافيا، الانهيار. فالوقود والأدوية والمياه النظيفة والكهرباء تكاد تكون معدومة. ويعمل العاملون في المجال الإنساني في ظل مخاطر هائلة وقد قُتل العشرات، بينما تواجه الأونروا، وهي شريان حياة لملايين الفلسطينيين، العرقلة والتسييس ونقص التمويل.

إن الالتزامات القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال واضحة. وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فإن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بضمان رفاه المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك إمكانية الحصول على الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية. وهذه الالتزامات لا تخضع لسلطتها التقديرية.

وفي هذا الصدد، تؤيد سيراليون بقوة الطلب الذي قدمته الأمم المتحدة إلى محكمة العدل الدولية والذي أكد من جديد استمرار التزامات إسرائيل القانونية تجاه الأمم المتحدة والأونروا والشعب الواقع تحت الاحتلال. والموقف القانوني للأمم المتحدة واضح لا لبس فيه: لا يمكن لإسرائيل أن تتنصل من مسؤولياتها بموجب القانون الدولي ويجب أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وبالمثل، فإن الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تبعث على القلق. ويستمر التوسع الاستيطاني وهدم المنازل والقيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين في التصاعد. ولا يزال الآلاف

نازحين في جنين وطولكرم وغيرهما من التجمعات السكانية. وتهدد هذه الأعمال بتقويض المسار نحو حل الدولتين ويجب أن تتوقف.

وتؤكد سيراليون الحاجة الملحة للمساءلة والامتثال للقانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من عدم انعقاد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، بهدف إعادة التأكيد على أشكال الحماية القانونية وتقييم الامتثال لها والنهوض بآليات المساءلة، تواصل سيراليون الحث على الامتثال للقانون الدولي الإنساني وإعادة التأكيد باستمرار على مبادئه.

وبوصفها بلدًا خرج من النزاع من خلال التضامن المتعدد الأطراف والدبلوماسية القائمة على المبادئ قبل أكثر من عقدين من الزمن، تؤمن سيراليون بأن السلام يمكن أن يتحقق من خلال تسوية قانونية وتفاوضية، لا من خلال العنف أو العقاب الجماعي. وفي هذا الصدد، نشدد على الأولويات التالية:

أولا، يجب تحسين الحالة الأمنية. وندين بشكل لا لبس فيه استهداف المدنيين وأخذ الرهائن وجميع أشكال الهجمات على غير المحاربين. ونكرر دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الإسرائيليين الـ 59 المتبقين الذين تحتجزهم حماس ونحث جميع الأطراف على الالتزام بوقف الأعمال العدائية من جديد. ويوفر القرار 2735 (2024) أساسًا للحوار.

ثانيا، يجب ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب عدم تسييس المساعدات الإنسانية أو استخدامها كسلاح. وندعو إلى السماح لوكالات المعونة بالوصول إلى غزة على نحو آمن ومستدام ودون عوائق عبر جميع نقاط الدخول الحدودية، بما في ذلك معابر رفح وكرم أبو سالم وإيريتز. ونرفض القيود المفروضة على الأونروا ومنظمات المعونة الأخرى ونؤيد استئناف عملها بشكل كامل. ويجب على المجتمع الدولي التحرك بشكل عاجل لتجنب حدوث مجاعة والسماح باستمرار التدخلات الصحية ذات الأهمية الحاسمة، مثل الجولة المقبلة من التطعيمات ضد شلل الأطفال.

ثالثا، يجب دعم إطلاق عملية السلام من جديد. وتثبت دورة العنف الحالية مرة أخرى أن الاحتلال والحصار والإجراءات الأحادية الجانب، كل ذلك لا يمكن أن يشكل أساسًا للسلام. ونرحب بمبادرة فرنسا والمملكة العربية السعودية للمشاركة في رئاسة مؤتمر دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط وندعو جميع الأطراف إلى التعامل مع العملية بحسن نية. ويجب أن يرتكز هذا الجهد على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطر القائمة منذ فترة طويلة مثل مبادرة السلام العربية ومبادئ المجموعة الرباعية.

وتواصل سيراليون تأييد الرؤية التي حظيت بتأييد دولي والقائمة على وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية والعودة إلى حدود عام 1967. ونؤكد من جديد دعوتنا للتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ونشجع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على تكثيف مساعيها الدبلوماسية.

ختاما، تنضم سيراليون إلى الوفود الأخرى في تجديد دعوتنا الجماعية من أجل السلام والعدالة والمساءلة. إن الطريق إلى السلام يجب أن يكون ممهداً باحترام القانون الدولي والمبادئ الإنسانية والكرامة المتأصلة لكل إنسان في المنطقة، ولا سيما الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

السيدة جفوكيلي (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام بالنيابة عن حكومة بلدي على الخدمات التي يقدمها كل موظف من موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

كان يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أكثر الأيام دموية بالنسبة للشعب اليهودي منذ محرقة اليهود. وما تلا ذلك هو أكثر 570 يومًا دموية على الإطلاق بالنسبة للفلسطينيين. ولم يسبق لنا أن رأينا صدمة مستمرة كهذه للناس على أرض الواقع أو محو النظام الذي بنيناه لمنع حدوثها.

ولم تكن البشرية قط مختنقة إلى هذا الحد – فمن الاعتداءات على العاملين في المجالات الإنسانية والطبية والإعلامية إلى الهجمات على المدنيين وتدمير الأعيان المدنية والمرافق الإنسانية في غزة؛ ومن أطول حصار للمساعدات الإنسانية منذ بداية الحرب، والذي تجاوز الآن 50 يومًا، إلى خطط لعسكرة المساعدات؛ ومن الحد من إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المحاولات الصريحة لتفكيك وكالة تابعة للأمم المتحدة لملاحقتها قانونيًا وتشويه سمعة المنظمة بأكملها؛ ومن قتل المدنيين لمجرد أنهم من خلفية عرقية معينة إلى أخذ الآخرين رهائن للسبب نفسه. إن قائمة المرفوضات طويلة، وهي تمنعنا من حماية المدنيين من حرب لا يتحملون أي مسؤولية عنها. وندعو مرة أخرى إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولم يسبق قط أن بدا مستقبل المنطقة بهذا القدر من الغموض الشديد. وعلى حد تعبير المصورة الغزاوية فاطمة حسونة، التي قُتلت بشكل مأساوي في وقت سابق من هذا الشهر: كل وفاة سيكون لها أثر سيبقى عبر الزمن.

لا يوجد حل عسكري للقضية الفلسطينية. والحرب في غزة لا تجلب المزيد من الأمن لإسرائيل. وتهز العمليات في الضفة الغربية واستمرار الاحتلال غير القانوني والتوسع الاستيطاني المنطقة بأسرها. وتؤجج الهجمات في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك في جنوب سورية، إلى جانب الخطاب السياسي التحريضي، عدم الاستقرار العالمي.

وبصفتي دبلوماسية، أخشى ما يمكن أن ينبثق من رماد حرب غزة إذا لم يشكل المجتمع الدولي جبهة متحدة لمنع المزيد من العنف والمزيد من الكراهية والمزيد من التطرف.

وأتساءل، كأم، عن المستقبل الذي ينتظر أولئك الأطفال في فلسطين الذين فقدوا عائلاتهم بأكملها أو أولئك الأطفال في إسرائيل الذين لا يزال أقاربهم رهائن محتجزين أو لن يعودوا إلى ديارهم أبداً. إن الطريق إلى تعافيهم طويل. ومن مسؤوليتنا أن نمهده بتحقيق السلام.

لم نكن قط بحاجة إلى قوة بهذا القدر لمنع تبخر الحل السياسي والدفاع عن النظام الذي بنيناه بشكل جماعي. ولطالما كانت سلوفينيا مؤيدًا قويًا لحل الدولتين. وفي حزيران/يونيه الماضي، اعترفنا بدولة فلسطين. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، نقدم المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات السكان المدنيين في غزة. ونوفر خدمات إعادة التأهيل الطبي للأطفال الفلسطينيين الجرحى في سلوفينيا منذ ما يقرب من 15 عاماً.

وسنواصل تأييد أمن إسرائيل، وكذلك تأييد عمل السلطة الفلسطينية، بما في ذلك مسارها الإصلاحي. ونعارض إحداث أي تغيير إقليمي أو ديمغرافي في فلسطين. وتدعم سلوفينيا المناقشات الجارية بشأن خطة إعادة الإعمار الشاملة لغزة وتسلط الضوء على الدور الحاسم لتولي العرب والفلسطينيين المسؤولية عن ذلك. سنواصل دعم العمليات السياسية والقانونية. وينبغي على الجميع القيام بدورهم، بما في ذلك من خلال الالتزامات والإجراءات الملموسة في المؤتمر الدولي الذي ذكرتموه للتو، سيدي الرئيس، بشأن حل الدولتين، الذي سيعقد في حزيران/يونيه.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، يجب أن تكون أولويتنا الأكثر إلحاحًا هي وقف إطلاق النار الدائم، تليه إعادة الإعمار. لكن المستقبل يجب أن يتضمن أيضا التفكير بصدق في الإخفاقات – إخفاقاتنا – في الحفاظ على شبكة الأمن التي يجب أن يوفرها المجتمع الدولي للحيلولة دون هذا الدمار.

مع مستوى المعاناة الذي نراه، ثمة حاجة إلى حكمة كبيرة وشجاعة هائلة لضمان احترام القانون الدولي وتجاوز الانقسامات وحماية حل الدولتين. لقد قلنا "لن يتكرر أبدًا مرة أخرى" منذ فترة طويلة. علينا الآن أن نتأكد من الوفاء بوعدنا.

اللورد كولينز (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد سلط الأمين العام الضوء على الحالة المروعة في غزة. كانت التكلفة البشرية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2003 مروعة. ومنذ ذلك اليوم، عانى الرهائن من قسوة لا يمكن تصورها، وواجه الفلسطينيون الموت والدمار بلا هوادة. ونحن نرحب بدعوة الرئيس عباس إلى إطلاق سراح الرهائن، ونكرر هذه الدعوة. كما أننا بحاجة إلى العودة إلى وقف إطلاق النار من أجل وضع حد لإراقة الدماء الرهيبة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء إعلان برنامج الأغذية العالمي يوم الجمعة عن نفاد مخزونه من الأغذية في غزة. من غير المقبول أن تمنع إسرائيل دخول الدعم الإنساني إلى غزة منذ ما يقرب من شهرين، مما يعني أن المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك مليون طفل، يواجهون المجاعة والمرض والموت. يجب أن يكون موظفو الأمم المتحدة وغيرهم قادرين على تقديم المساعدة المنقذة للحياة بأمان وبما يتماشى مع المبادئ الإنسانية.

نحن غاضبون من الهجمات الأخيرة، بما في ذلك قتل العاملين في الهلال الأحمر الفلسطيني والهجوم على مجمع الأمم المتحدة في 19 آذار/مارس. وقد اعترفت إسرائيل بأن سبب ذلك هو إحدى دباباتها، على الرغم من أن المجمع معروف لدى جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه منشأة إنسانية تابعة للأمم المتحدة. هذا أمر لا يغتفر. نحث إسرائيل على ضمان دقة البيانات العامة حول هذه الحوادث الخطيرة. ويجب عليها إجراء تحقيقات كاملة وشفافة في تلك الحوادث، ومحاسبة المسؤولين عنها وإعادة العمل بنظام فعال لتفادي التضارب للحيلولة دون وقوع هذه المآسي.

وتعتقد المملكة المتحدة أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين إلا من خلال حل الدولتين. ونشكر فرنسا والمملكة العربية السعودية على قيادتهما في التحضير للمؤتمر في حزيران/يونيه. يجب أن نستند إلى الخطة العربية لمستقبل غزة ونضع خططاً أمنية وخطط حوكمة ذات مصداقية ومقبولة لكل من إسرائيل

والفلسطينيين. يجب ألا تحكم حماس غزة بعد الآن وألا تشكل تهديدًا لإسرائيل، ويجب أن نبني قدرات السلطة الفلسطينية التي ستكون أساسية لدولة في المستقبل.

وأخيراً، يجب أن نغتنم الفرصة لبناء سلام دائم في جميع أنحاء المنطقة. لقد تم إحراز تقدم مهم في لبنان، حيث التزمت الحكومة بإصلاحات حاسمة، وفي سورية، مع المضي صوب عملية انتقال سياسي شاملة للجميع. ستواصل المملكة المتحدة دعم الشعبين اللبناني والسوري للاستفادة من هذا الزخم، ونحث جميع الأطراف على تجنب الأعمال المزعزعة للاستقرار والوفاء بالتزاماتها الدولية.

من الممكن تحقيق مستقبل أفضل في الشرق الأوسط. ولتحقيق ذلك، علينا العودة إلى وقف إطلاق النار في غزة، وإعادة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين والسعي إلى تطبيع أوسع للعلاقات لصالح الفلسطينيين والإسرائيليين وجميع من يعيشون في المنطقة.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بوزير الخارجية جان نويل بارو، وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته.

كما قلنا باستمرار، يجب أن يبدو مستقبل الشرق الأوسط مختلفاً. هناك حاجة إلى تفكير جديد لتحقيق السلام والازدهار الدائمين اللذين يوفران الفرص لجميع شعوب المنطقة.

فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية في غزة، لا أحد يريد أن يرى المدنيين الفلسطينيين في غزة يعانون من الجوع أو العطش. ومن شأن اتفاق لوقف إطلاق النار أن يهيئ الظروف الملائمة لتدفق المساعدات الإنسانية، ولكن حماس تحول دون إبرام هذا الاتفاق. قبل أسبوعين فقط، رفضت حماس اقتراحًا آخر طرحته الولايات المتحدة وقطر ومصر من شأنه أن يطلق سراح الرهائن المحتجزين منذ 570 يومًا ويحقق الهدوء في غزة. وبدلاً من ذلك، تواصل حماس، وهي منظمة إرهابية وحشية، قمع الاحتجاجات ضد حكمها الهمجي بعنف، وتثبت عدم اكتراثها بالمدنيين الفلسطينيين الذين تدعي تمثيلهم. تتحمل حماس وحدها المسؤولية عن الحرب التي شنتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما ارتكبت أسوأ مذبحة لليهود منذ محرقة اليهود واختطفت أكثر من 250 رهينة، وكذلك عن استئناف الأعمال العدائية في آذار/مارس، بعد رفضها لعدة مقترحات.

تدعم الولايات المتحدة إسرائيل وكفاحها للدفاع عن نفسها ضد الجماعات التي ترغب في تدميرها. يمكن أن ينتهي القتال غدًا إن أطلقت حماس سراح الرهائن وألقت أسلحتها. لقد تسببت قراراتها المتهورة في إراقة ما يكفي من الدماء. يجب أن تغادر حماس غزة إلى الأبد. على المجلس أن يمارس الضغط على حماس – لأول مرة – لتحرير الفلسطينيين في غزة من طغيانها. إن حماية حماس من المساءلة لا تؤدي إلا إلى تقويض أمن إسرائيل ولا تحقق شيئًا لتحسين حياة الفلسطينيين.

لقد استمع المجلس إلى شهادة مباشرة من نوى أرغماني وإيلي شرابي اللذين تحدثا بشجاعة عما تعرضا له من خسة على أيدي آسريهما من حماس. لا يسعنا أن نبقى صامتين حيال أهوال محنتهم أو الضرورة الملحة للضغط من أجل إطلاق سراح الرهائن الـ 59 الذين لا يزالون في قبضة حماس، بمن فيهم أولئك الذين قتلوا بوحشية في أسر حماس.

لقد كان الرئيس ترامب واضحًا: يجب على حماس إطلاق سراح جميع الرهائن على الفور. لا يزال هناك خمسة أمريكيين بحاجة إلى العودة إلى الوطن. لا يزال بإمكان إدان ألكسندر العودة إلى أحضان والديه، لكن حماس لا تزال تحتجز جثث إيتاي تشين وجادي حجاي وجودي وينشتاين حجاي وعومر نيوترا. لن يهدأ لنا بال حتى إعادة جميع الرهائن من غزة. لن يتم تركهم خلف الركب؛ لن يتم نسيانهم أبدًا. نحن ندرك الجهود المستمرة التي يبذلها جيش الدفاع الإسرائيلي للحيلولة دون إلحاق الأذى بالمدنيين في غزة، بما في ذلك مراجعته للحادث المأساوي الذي وقع في 23 آذار/مارس والذي أودى بحياة موظفين في المجال الإنساني. ونحيط علماً بأن الجيش الإسرائيلي يدعي أن ستة من أعضاء حماس كانوا من بين القتلى في ذلك الحادث، وندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى مطالبة حماس بوقف ممارستها البغيضة المتمثلة في تعريض المدنيين للخطر. تواصل حماس استخدام البنية التحتية المدنية بشكل مغرض لحماية أفرادها وأسلحتها. نتوقع امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني.

وبالانتقال إلى المنطقة الأوسع، يجب علينا أيضًا أن ندرك العنف الشرير والمعاناة وعدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط الذي تروج له إيران من خلال أعمالها الخبيثة، بما في ذلك رعايتها للإرهاب. إن إيران، من خلال حماس وحزب الله والحوثيين وعدد لا يحصى من الوكلاء الإرهابيين الآخرين الذين تدعمهم، تشكل تهديداً لملايين الأشخاص الذين يعتبرون المنطقة وطناً لهم.. كما أن برنامج إيران النووي – وهو ركيزة أخرى من ركائز حملتها العالمية لزعزعة الاستقرار – لا يهدد سلامة المجتمع الدولي فحسب، بل سلامة مواطنيها أيضاً.

وقد كان الرئيس ترامب واضحاً – فهناك طريقان أمام إيران لإنهاء برنامجها النووي. وتفضل الولايات المتحدة التوصل إلى حل تفاوضي. ولكن الوقت محدود. وإذا رفضت إيران التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية، يجب علينا محاسبتها. ولكن تبقى الدبلوماسية الحقيقية والمجدية في متناول اليد. وستقوم الولايات المتحدة بدورها للمساعدة في صياغة واقع جديد، إلى جانب إسرائيل وشركائنا العرب. ويجب أن يبدأ المستقبل في غزة لا وجود لحماس فيها. ولن تغير الاجتماعات أو المؤتمرات الدولية هذا الواقع. يجب نزع سلاح حماس وإخراجها من غزة، وإعادة الرهائن إلى ديارهم.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الحضور إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته.

إن الشرق الأوسط غارق الآن بشدة في الاضطرابات، والتوترات في الميدان تبعث على القلق. فقد أعادت إسرائيل إشعال الحرب في غزة. وأدى حصارها المستمر وهجماتها المتواصلة على غزة بلا هوادة إلى سقوط ضحايا جدد في صفوف المدنيين الأبرياء كل يوم وإلى كارثة إنسانية متصاعدة. ويستمر توسع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية. ويزداد عنف المستوطنين حدة. وتنتهك اعتداءات إسرائيل المتكررة على لبنان وسورية سيادة وسلامة أراضي هذين البلدين بشكل مستمر. وما فتئت التوترات تتصاعد في البحر الأحمر منذ الشهر الماضي. وتكثف الولايات المتحدة غاراتها الجوية على اليمن، في انتهاك لسيادته وسلامة أراضيه.

والنزاع في غزة هو سبب الجولة الحالية من التقلبات الإقليمية. لقد مرّ تسعة عشر شهراً منذ اندلاع هذا الصراع. وعلى الرغم من دعوة المجتمع الدولي الموحدة والقوية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء الحرب في غزة، إلا أن السلام لا يزال بعيد المنال. وفي خضم هذه الفوضى، فقد أكثر من 000 52 شخص أرواحهم، كما أن مليوني شخص في غزة مهددون بالتهجير القسري. لقد استمرت الجولة الحالية من الصراع في غزة لفترة طويلة جداً، مخلفةً دماراً هائلاً. والسبب الرئيسي في ذلك هو الانتهاك الغاشم للمعايير الأساسية التي تقوم عليها سيادة القانون الدولي.

أود أن أذكر ببعض المبادئ البديهية. يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً. وهذا منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولا مجال للتفسيرات المشوهة. فالتقيد بالقانون الدولي الإنساني التزام غير قابل للتفاوض ويجب ألا يُستَخدَم كورقة مساومة. وتنطبق مبادئ القانون الدولي على جميع البلدان. وتترتب على ازدواجية المعايير والتطبيق الانتقائي عواقب وخيمة. ونحث إسرائيل على الوفاء بجدية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ومراعاة المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ويجب على الولايات المتحدة – وهي بلد يتمتع بتأثير كبير على الطرف المعني – أن تتخلى عن مصالحها الجيوسياسية وأن تتمسك بموقف عادل ومسؤول وأن تعمل على استعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

وبالنظر إلى خطورة الحالة، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، يجب تأمين وقف دائم لإطلاق النار. فلا يمكن للعنف أو القوة تحقيق الأمن. ووقف إطلاق النار الدائم في غزة هو أفضل طريقة لإنقاذ الأرواح وإعادة الرهائن إلى ديارهم. ويجب أن يشكل ذلك أولوية مطلقة. وتحث الصين إسرائيل على التخلي عن هوسها بوهم تحقيق الانتصار بالقوة، وأن توقف فوراً عملياتها العسكرية في غزة وهجماتها على لبنان وسورية. وندعو الولايات المتحدة إلى وقف غاراتها الجوية على اليمن واحترام سيادة اليمن وأمنه وسلامة أراضيه. وينبغي للحوثيين التوقف عن مضايقة السفن التجارية والحفاظ على سلامة الممرات الملاحية في البحر الأحمر.

ثانياً، يجب استئناف المساعدات الإنسانية في غزة. ويجب ألا تُستخدم المساعدات الإنسانية كسلاح. وعلى إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال من خلال رفع الحصار فوراً واستئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل كامل. وندين بشدة أي هجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وندعو إلى إجراء تحقيقات وافية والمساءلة عن جميع الهجمات. ويجب عدم استخدام ما يسمى بالفشل المهني كذريعة لقتل العاملين في المجال الإنساني. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – وهي مؤسسة مخولة بموجب قرارات الجمعية العامة – تتمتع بامتيازات وحصانات. وينبغي احترام وكفالة كرامتها وسلامتها وأمنها وتيسير عملها.

ثالثاً، يجب أن تتوقف الأعمال الانفرادية التي تنتهك القانون الدولي. فالأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية تنتهك قرارات مجلس الأمن ويجب أن تتوقف على الفور. وقد أوضح القرار 2735 (2024) أنه يرفض "أي محاولة لإحداث تغيير ديمغرافي أو إقليمي في قطاع غزة" (الفقرة 5). والتوسع الأخير في الوجود العسكري الإسرائيلي في غزة واقتطاع أكثر من نصف مساحة القطاع وتحويلها إلى منطقة عازلة هو مدعاة

للقلق الشديد. ويجب على المجتمع الدولي أن يعارض بحزم أي تهجير قسري لسكان غزة وأي محاولات لضم أراضٍ في غزة أو الضفة الغربية. وينبغي لإسرائيل أن تنسحب من الأراضي اللبنانية والسورية بدون تأخير.

رابعاً، يجب تنشيط حل الدولتين. فتنفيذ حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل قضية فلسطين. وندعم خطة إنعاش غزة وإعادة إعمارها التي أطلقتها مصر وبلدان عربية أخرى. ونثني على فرنسا والمملكة العربية السعودية لعقدهما المؤتمر الدولي المقبل الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين في حزيران/يونيه، ونأمل أن يعطي المؤتمر زخما جديدا لتنفيذ حل الدولتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتعزيز العملية السياسية لحل الدولتين وتوفير ضمانات قوية لها.

ومجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، يتحمل مسؤولية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي في جهودنا الحثيثة لإنهاء الحرب في غزة واستعادة السلام في الشرق الأوسط وتحقيق حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة في هذه المرحلة الحرجة، حيث يواجه الشعب الفلسطيني والمنطقة بأسرها تحديات غير مسبوقة. ونعرب عن خالص تقديرنا أيضاً للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته التي سلطت الضوء على الحجم المدمر للمعاناة في غزة.

نجتمع مجدداً في خضم أزمة أخلاقية عميقة تضاءلت فيها العزيمة الدولية لتصبح مجرد تعبير عن التعاطف مع الكارثة التي تتكشف أمام أعيننا. والإحصاءات تشي بالكثير: ففي غضون 18 شهراً، قُتل أكثر من 50 000 فلسطيني وأصيب أكثر من 100 000 في ظل هذه الفظائع التي لا هوادة فيها. وتتدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بسرعة على نحو يفوق أسوأ مخاوفنا. ويتجلى الحرمان المنهجي لملايين الغزيين في استنفاد مخزون برنامج الأغذية العالمي والنقص الحاد في الأدوية والوقود والمياه النظيفة. والأمر الأكثر تدميراً من ذلك كله هو أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – وهي شريان الحياة الوحيد الذي يعيل اللاجئين الفلسطينيين منذ أكثر من سبعة عقود – تُفَكَّك بشكل منهجي، مما يترك فراغاً غير مسبوق في مجال المساعدات الإنسانية. وقد تحولت غزة منذ أكثر من 50 يوماً إلى سجن مفتوح، حيث أصبح البقاء على قيد الحياة بحد ذاته كفاحاً يومياً. ويشكل الاستهداف المتعمد للمرافق الطبية وعرقلة وصول المساعدات والتجويع القسري للمدنيين جرائم ضد الإنسانية تتطلب اتخاذ إجراءات فورية. وما يثير قلقا أكبر هو تهجير 1,9 مليون فلسطيني قسرا، أي 90 في المائة من سكان غزة، وبناء 20 000 وحدة استيطانية جديدة في الوقت نفسه في الضفة الغربية المحتلة، مما يكشف عن استراتيجية مدروسة لتغيير الخصائص الديمغرافية الفلسطينية تغييرا دائما.

واستجابة لهذه التطورات، يقترح وفد بلدي إيلاء اهتمام فوري للنقاط التالية.

يجب التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ومع أننا نقرّ بأن المفاوضات المنعقدة في القاهرة تبشر بالخير، نشدد على أن الحوار يجب أن يسفر عن نتائج ملموسة.

ويجب أن تتدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة بلا عوائق. ولا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي بينما يصبح مجرد البقاء على قيد الحياة رفاهية لجميع السكان.

ويجب إنشاء آليات لحماية البنية التحتية المدنية، وخاصة المستشفيات والمدارس والمواقع الدينية، وإنفاذها.

ويجب تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية، بما يضمن المساءلة من خلال آليات العدالة الدولية.

يدعم الصومال بثبات الخطة العربية الإسلامية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. ونرى أن المؤتمر الدولي المقبل الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي ستشارك فرنسا والمملكة العربية السعودية في تولي رئاسته، سيؤدي دورا أساسيا في تنفيذ حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين. وندعو إلى حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة اعترافًا بحق أساسي حُرمت منه لفترة طويلة ولأنه المسار الوحيد الذي يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولكن هذا الحل يزداد بُعدًا مع كل يوم في ظل الاحتلال ومع كل مستوطنة جديدة وكل منزل يُهدم.

وخارج فلسطين، يساورنا القلق إزاء استمرار إسرائيل في عدوانها على لبنان وانتهاكها لسيادته، بما في ذلك الغارات الجوية والوجود غير المأذون به في المناطق العازلة. وندعو إلى الانسحاب الفوري لإسرائيل من الأراضي اللبنانية ووفائها بالتزاماتها بموجب القرار 1701 (2006).

وفي سورية، ندين الغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة على البنية التحتية المدنية والمطارات والمهابط. وتنتهك هذه الأعمال القانون الدولي واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 على السواء، مما يهدد الاستقرار الإقليمي.

في الختام، يكرر وفد بلدنا تأكيد موقفه الثابت. ويجب أن نعيد تنشيط المسار السياسي نحو سلام شامل، مع الاعتراف بدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، بوصفه المسار الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدما.

إن الخيار واضح أمام المجلس: يمكننا إما أن نكرس حلقة إدارة الأزمة أو أن نتحلى بالشجاعة السياسية للسعي إلى حل دائم وعادل. وهو ما يعتمد عليه استقرار منطقتنا ومصداقية المجلس. والصومال على استعداد لدعم جميع الجهود الحقيقية المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بحضور معالي الوزير بارو الذي يترأس هذه المناقشة الهامة جدا.

(تكلم بالإنكليزية)

لا يمكن تحقيق السلام من خلال العنف ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال التفاهم والمفاوضات. بيد أن التوصل إلى تفاهم سياسي بشأن القضية الفلسطينية لا يزال بعيد المنال، إذ لم يعد يفصلنا سوى شهر واحد عن المؤتمر الدولي المقبل الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي سيُعقد في حزيران/يونيه ولا تزال احتمالات التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار غير واضحة. ويشكل

المؤتمر الذي سيُعقد في شهر حزيران/يونيه فرصة فريدة من نوعها لتنشيط العملية السياسية وتمهيد الطريق نحو تنفيذ حل الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود جنبا إلى جنب مع الفلسطينيين في سلام.

وندعم الجهود التي تبذلها فرنسا والمملكة العربية السعودية ونشكرهما بصدق على عملهما وقيادتهما في تعزيز اليوم التالي المستدام من أجل المنطقة. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نشدد على أهمية إجراء مفاوضات ناجحة بهدف التوصل إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، مع تأمين الإفراج عن جميع الرهائن. ونثني على الوسطاء، مصر وقطر والولايات المتحدة، لجهودهم الدؤوبة.

ولا شك في عدم إمكانية بناء مستقبل سلمي في الشرق الأوسط بالعنف والتهجير القسري للسكان. ومن الواضح أيضًا أن حماس لا يمكنها أن تحظى بأي مستقبل في غزة. وينبغي أن يكون الطريق نحو السلام مستندا إلى القانون الدولي، مع ضمان اضطلاع السلطة الفلسطينية بدور قيادي بعد إصلاحها بمساعدة المجتمع الدولي لكونها البديل الوحيد الموثوق والمعتدل. وقد أدى الاتحاد الأوروبي دورا قياديا حاسما في هذا الصدد بالإعلان عن حزمة دعم بقيمة 1,8 بليون دولار لفائدة الفلسطينيين. ونثني أيضا على استعداد السلطة الفلسطينية لمواصلة خطتها الطموحة المتعلقة بالإصلاح.

وبالمثل، تشكل الخطة العربية لغزة، كما قدمتها مصر، اقتراحا بنّاءً. وتدعم اليونان هذه المبادرة بوصفها نقطة انطلاق جيدة نحو التخطيط لإعادة الإعمار ونؤكد مجددا أن حماس ينبغي ألا تضطلع بأي دور في اليوم التالي لأنها لا تزال تشكل عقبة خطيرة تحول دون تحقيق السلام المستدام.

وأما على الصعيد الإنساني، فقد أدت الأعمال العدائية المستمرة في قطاع غزة إلى ارتفاع كبير في عدد القتلى وخلفت مئات القتلى الفلسطينيين وكذلك الآلاف من الجرحى والنازحين داخليا الذين يحتاجون جميعهم بشدة إلى الأغذية والمياه واللوازم الطبية والمأوى. وفي الوقت نفسه، لا يزال الرهائن وعائلاتهم يعيشون في معاناة وحالة من عدم اليقين بصورة يومية.

وأدانت اليونان مراراً وتكراراً الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والمعاملة القاسية للرهائن الذين لا يزالون محتجزين لديها. ويجب التعامل مع جميع الرهائن معاملة إنسانية وإطلاق سراحهم فورا وبدون شروط.

ومن الواضح أن الحصار الإنساني يزيد من حرمان الناس من سبل بقائهم على قيد الحياة. ويشكل التدفق المستمر وبلا عوائق للمساعدات على نطاق واسع إلى جميع أنحاء غزة، إلى جانب استعادة شبكات المياه والكهرباء، إحدى الأولويات. وفي الوقت نفسه، يجب حماية العاملين في المجال الإنساني والقطاع الطبي والمرضى في جميع الأوقات وفقًا للقانون الدولي الإنساني.

ولا يزال المشهد الإنساني والأمني في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة ينذر بالخطر. ويساورنا بالغ القلق إزاء أوامر الإغلاق التي أصدرتها السلطات الإسرائيلية ضد المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس الشرقية، وهو قرار يهدد الحق الأساسي في التعليم لمئات التلاميذ. ويظل دور الأونروا محوريا ولا غنى عنه.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، تعرب اليونان عن قلقها إزاء زيادة النشاط الاستيطاني ونزوح الناس من مخيمات اللاجئين والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية وهدم ممتلكات الفلسطينيين ومصادرتها والقيود المفروضة على إمكانية وصول مجموعات الإغاثة إلى مخيمات اللاجئين.

يكتسي الوضع الراهن الخاص للقدس ومدينتها القديمة أهمية خاصة. ويجب حمايته واحترامه من الجميع وفي كل الأوقات. وينبغي ألا تُنتهك حرمة أماكنها المقدسة على الدوام. ويجب أن تتمتع جميع طوائفها بالمقومات التي تمكنها من البقاء. وأخيرا وليس آخرا، يجب الحفاظ على الدور الخاص للأردن بصفته وصيا على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس لأنه يساهم على نحو فعال ومفيد في الحفاظ على التعددية الثقافية والتسامح الديني في المنطقة.

وفي لبنان، يمثل تشكيل حكومة جديدة فرصة فريدة لاستعادة الاستقرار. لقد أبدت الحكومة الجديدة استعدادها لتعزيز الإصلاحات الأساسية وطيّ صفحة الماضي أخيراً حتى يتمكن الشعب اللبناني من الحصول على فرصة جديدة لتحقيق السلام والازدهار لصالح المنطقة بأسرها. وقد تجلى ذلك بوضوح في الاجتماع الرباعي الذي عقده مؤخرا زعماء اليونان وفرنسا وقبرص ولبنان في الشهر المنصرم.

ومن المهم جدا تعزيز مؤسسات الدولة، بما في ذلك القوات المسلحة اللبنانية التي تؤدي دورا حاسما في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ونعرب عن استعدادنا لمساعدة القوات المسلحة اللبنانية، كما أكد وزير الدفاع اليوناني خلال الزيارة التي أجراها مؤخرا إلى بيروت في وقت سابق من هذا الشهر.

ونؤكد من جديد بقوة دعمنا للقرارات ذات الصلة ولسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي، على النحو المذكور في البيان الرئاسي المؤرخ 16 كانون الثاني/يناير (S/PRST/2025/1). إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أساسية لاستعادة السلام والأمن، ولذلك ستشارك اليونان بهمة في المناقشات المتعلقة بتجديد ولايتها هذا الصيف.

لم تمض سوى أيام قليلة على أحدث جلسة عقدناها في هذه القاعة بشأن الحالة في سورية (انظر S/PV.9904) بحضور وزير الخارجية السوري في الحكومة المؤقتة. وكما أشار المبعوث الخاص بيدرسن، تمر عملية الانتقال السياسي في سورية حاليا بمرحلة حرجة حقا. وينبغي أن يكون ذلك الانتقال شاملا للجميع بالكامل بقيادة سورية وفي ظل عملية يملك السوريون زمامها، وفقًا لمبادئ القرار 2254 (2015) لأن العدالة والمساءلة واحترام القانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار، لا تزال أموراً بالغة الأهمية. ويشكل استقرار سورية وازدهارها أمرا أساسيا لمستقبل الشرق الأوسط.

في الختام، ينبغي أن يسود الأمل على العنف. ويجب أن تنتهي أخيراً دورة العنف، التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لفتح المجال أمام رؤية تتوخى التكامل الإقليمي والازدهار الذي من شأنه أن يحقق فوائد ملموسة لجميع شعوب المنطقة.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر معالي السيد جان نويل بارو، وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الرصينة.

لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في صلب الأحداث المشتعلة التي نشهدها في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط. ما لم نتمكن من حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، فسيظل السلام في المنطقة بعيد المنال.

تواصل غيانا متابعة التطورات المثيرة للقلق في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يزال مزيج من العمليات العسكرية الجوية والبرية والبحرية في غزة ومنع المساعدات لأكثر من 50 يوماً يولّد الموت وسوء التغذية والمصاعب الشديدة لسكان غزة. وفي الضفة الغربية، تستمر العمليات العسكرية الإسرائيلية في تأجيج عمليات التهجير على نطاق واسع، وتدمير الممتلكات، وتتسبب بالموت وانعدام الأمن للمدنيين. يجب على إسرائيل أن تضع حداً لحربها في غزة ويجب أن توقف عملياتها العسكرية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ويجب أن تكون حماية المدنيين في مقدمة الأولويات.

لقد استمعنا بقلق بالغ إلى تقرير الأمين العام عن الوضع في غزة اليوم. إن غزة خطرة للغاية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني الذين يقومون بأعمال منقذة للحياة وبالنسبة للمدنيين الذين يحاولون كسب قوت يومهم وسط البؤس الذي يعمهم بالكامل. تشكل الحركة خطراً على العاملين في مجال الإغاثة لأن آليات تفادي التضارب وتنسيق الإحداثيات غير فعالة، كما أن القيود المفروضة على الوصول تعيق عملياتهم. علاوة على ذلك، ومع استمرار الحصار المفروض على المساعدات منذ 2 آذار/مارس، فإن الإمدادات الحيوية تنفد. فقد أشرنا بقلق، على سبيل المثال، إلى إعلان برنامج الأغذية العالمي يوم الجمعة الماضي عن نفاد مخزون الأغذية في غزة. علاوة على ذلك، أشرنا إلى أن الطعام قد ينفد قريباً من مطابخ الوجبات الساخنة في غزة. إننا، في الواقع، نشاهد المزيد والمزيد من الفلسطينيين المحكوم عليهم بالموت جوعاً، أو بالقنابل أو الرصاص، أو بالمرض – وكل ذلك في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي التي تحظر مثل هذه المعاملة للمدنيين. يجب أن يطالب المجلس بالمحاسبة على تلك الاعتداءات الفظيعة على المدنيين في غزة.

ويجب أن تلزم الإحصاءات الواردة من قطاع غزة المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة. منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 000 51 فلسطيني، وأصيب أكثر من 000 116؛ وقُتل 418 عامل إغاثة، من بينهم 295 من موظفي الأمم المتحدة في غزة؛ وقُتل 210 من الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين. وقد نزح ما لا يقل عن 1,9 مليون شخص – أو ما يقرب من 90 في المائة من السكان – في جميع أنحاء قطاع غزة، بعضهم نزح 10 مرات أو أكثر. وبالفعل، فمنذ 18 آذار/مارس، أصدر الجيش الإسرائيلي ما لا يقل عن 20 أمر تهجير، ويعتبر أكثر من ثلثي قطاع غزة مناطق محظورة. ترسم هذه الإحصائيات صورة مروعة للظروف التي يتعرض لها الفلسطينيون صورة متعمدة، ويجد المرء نفسه مضطراً لاستخلاص نفس الاستنتاج الذي توصل إليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهو أنه "حرمان متعمد".

وفي الضفة الغربية المحتلة، يتزايد النزوح أيضاً؛ ولا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، يُقتلون؛ ولا يزال هدم المباني المملوكة للفلسطينيين مستمراً بلا هوادة، وكذلك اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين.

لذلك تكرر غيانا النداءات الأربعة التالية.

أولاً، ندعو إلى العودة الفورية إلى وقف إطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين من غزة ووصول المساعدات الإنسانية العاجلة دون عوائق إلى غزة. كما ندعو أيضاً إلى منح وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التسهيلات الكاملة لتنفيذ ولاياتها. وقد أحطنا علماً بالجهود الجارية من أجل أن يتفق الطرفان على العودة إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وندعو حماس وإسرائيل إلى التعاون الكامل، بما يتماشى مع القرار 2735 (2024).

ثانياً، ندعو إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، تدعو غيانا أيضاً إلى حماية موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة والصحفيين العاملين في غزة. وقد قُتل أو أصيب الكثير من هؤلاء العمال أثناء محاولتهم إغاثة الفلسطينيين أو لفت الانتباه إلى محنتهم.

رابعاً وأخيراً، تناشد غيانا من أجل العودة إلى المفاوضات لتحقيق حل الدولتين، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين المقرر عقده في حزيران/يونيه ونأمل أن يكون هناك بعض النتائج الملموسة التي يمكن أن تقربنا من ذلك الهدف.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال الشرق الأوسط يواجه سلسلة من التحديات المعقدة والمترابطة. إنها منطقة تتسم بازدواجية ملفتة للنظر – من المثابرة وسط عدم الاستقرار، ولكن أيضاً من التقدم الذي غالباً ما يحدّ الانتكاس منه. لقد رحبنا في الأشهر الأخيرة بالرئيس والحكومة الجديدة في لبنان وأكدنا على ضرورة تعزيز القوات المسلحة اللبنانية من أجل المساعدة في تأمين وقف دائم لإطلاق النار وتعزيز سلطة الدولة في البلد.

واحتفلنا بانهيار نظام الأسد الوحشي في سورية. وفي حين أن سورية لا تزال تواجه العديد من التحديات، فإن تعيين حكومة انتقالية أمر يستحق الثناء. تواصل الدانمرك دعم الشعب السوري وتدعو إلى عملية انتقال سياسي شاملة بقيادة السوريين، بما يتماشى مع مبادئ القرار 2254 (2015). وقد شهدنا إضعافاً كبيراً لحماس وحزب الله في جميع أنحاء المنطقة. توفر هذه التطورات أملاً في شرق أوسط أكثر استقراراً وسلاماً.

في المقابل، نرصد أيضاً سلسلة من التطورات المثيرة للقلق الشديد. في غزة، يتدهور الوضع الإنساني باستمرار، وقد انهار وقف إطلاق النار. ولم يُسمح بدخول أي مساعدات إنسانية إلى غزة منذ ما يقارب الشهرين، بسبب الحصار الإنساني الكامل الذي تفرضه إسرائيل، مما أدى إلى حرمان مليوني شخص من المساعدات الأساسية. وهناك نقص في إمدادات المياه والكهرباء والإمدادات الطبية. كما يساورنا القلق إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن برنامج الأغذية العالمي قد استنفد كل مخزونه من الأغذية في غزة. وتبلغ العائلات في غزة عن شعورها بالإرهاق التام من التنقل عدة مرات نتيجة لأوامر الإخلاء التي تصدرها إسرائيل.

لقد عانت إسرائيل من صدمة شديدة في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي نفذته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومن حقها الدفاع عن نفسها. وسنواصل إدانة الهجمات الإرهابية الوحشية وعمليات

احتجاز الرهائن بلا رحمة التي تقوم بها حماس. كما سنواصل تذكير إسرائيل بأن عليها أن تدافع عن نفسها في إطار معايير القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إننا نندد بأي هجوم يستهدف العاملين في المجال الإنساني والكوادر الطبية والمرافق الصحية. فيجب حمايتهم وفقاً لالتزامات الأطراف بموجب القانون الدولي.

إننا نراقب التطورات في الضفة الغربية ببالغ القلق، ونحث إسرائيل على الوقف الفوري لجميع عمليات التوسع الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية والتصدي لعنف المستوطنين ووقف التهجير الكبير للمدنيين. فلن تؤدي تلك الإجراءات إلى مزيد من الأمن والاستقرار. فهي لا تؤدي إلا إلى تأجيج نيران الاستياء والعنف، لأنها تقوض آفاق حل الدولتين الذي يبقى الطريق الوحيد القابل للتطبيق نحو سلام دائم وعادل.

تتوق شعوب الشرق الأوسط إلى السلام. إنهم يستحقون التمتع بثمار الاستقرار. وهم يستحقون التعايش بسلام مع جيرانهم. وهم يستحقون توجيه مجلس الأمن لهم بشأن كيفية تحقيق ذلك.

إننا ننظر إلى الإجراءات التالية على أنها بعض الخطوات الأولى على طريق طويل نحو سلام دائم.

أولاً، يجب أن يتوقف العنف في غزة. إننا بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وإنهاء الحصار الإسرائيلي على المساعدات الإنسانية المتجهة إلى غزة. كما ندعو إسرائيل إلى ضمان أن تتم أي ترتيبات لإيصال المساعدات الإنسانية في إطار الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية.

وفي لبنان وسورية، يجب أن نحمي الحيز العملياتي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للسماح لهما بالوفاء بولايتيهما. وفي حين أننا نعترف بمخاوف إسرائيل الأمنية المشروعة، إلا أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الهجمات الإسرائيلية الأخيرة في سورية، مع ورود تقارير بوقوع ضحايا مدنيين. يجب على إسرائيل الانسحاب من مناطق التحديد والفصل، وبالمثل، يجب على إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان وتفكيك أي عوائق مادية تحول دون تنفيذ القوة المؤقتة لولايتها.

إننا بحاجة إلى العمل معاً لدعم إعادة الإعمار والتعافي والإصلاح في جميع أنحاء المنطقة. وتؤيد الدانمرك الخطة العربية لإعادة إعمار غزة بوصفها أساساً جيداً، وتشيد بمبادرة فرنسا والمملكة العربية السعودية لتنظيم المؤتمر القادم بشأن تنفيذ حل الدولتين.

وفي الختام، تؤكد الدانمرك التزامها الراسخ بالسلام الدائم في الشرق الأوسط من خلال حل الدولتين. ويمكن إحراز التقدم من خلال القيادة الإقليمية، إلى جانب المشاركة الدولية المستمرة، بما يشمل ما يقوم به المجلس. وستواصل الدانمرك العمل مع جميع الأطراف لتحقيق ذلك الهدف.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الوافية.

يذكرنا إعلان برنامج الأغذية العالمي الأسبوع الماضي بأن مخزون الغذاء الموجود قد استنفد بأن الحصار الإسرائيلي الحالي على غزة المستمر منذ ثمانية أسابيع لا يمكن تبريره. وينبغي ألا تُستخدم

المساعدات الإنسانية كأداة سياسية على الإطلاق. ومع ذلك فإن المجاعة تلوح في الأفق مرة أخرى بالنسبة للفلسطينيين في غزة. ونؤكد على الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال عن ضمان توفير الإمدادات الغذائية والطبية اللازمة وضمان حرية مرور الإغاثة الإنسانية إلى الأراضي المحتلة وفي جميع أنحائها. إننا نحث إسرائيل على السماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وتيسير القيام بذلك من جانب جميع الوكالات المعنية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مع الاحترام الكامل لمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية. واستمرار حماس في احتجاز الرهائن أمر غير مقبول. ومع ذلك، فإن هذا ليس مسوغا لعدم امتثال إسرائيل للقانون الدولي.

وسيذكر التاريخ الكارثة الإنسانية المتواصلة في غزة، التي يعاني منها مليون طفل معاناة شديدة. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ونحيط علماً بجدية بالاعتراف المتأخر من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن دوره في الهجمات القاتلة التي وقعت في آذار/مارس، والتي أسفرت عن مقتل عمال الإغاثة الفلسطينيين في حالات الطوارئ وأحد أفراد الأمم المتحدة. ولا تزال هناك حاجة إلى إجراء تحقيقات ذات مصداقية، ويجب معاقبة جميع المسؤولين عن ذلك وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لمنع تكرار ما حدث. بالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الظروف المعيشية المروعة في غزة بسبب الدمار الهائل وتوسع المناطق المحظورة والإنهاك البالغ للنظام الصحي ونقص الخدمات الأساسية، على سبيل المثال لا الحصر. وتؤدي الضربات العسكرية الإسرائيلية لمركبات المعدات الثقيلة التي قدمتها البلدان الوسيطة من أجل إعادة الإعمار إلى حرمان المدنيين الفلسطينيين من أملهم اليائس في التعافي المبكر.

إننا نعلم جميعا أن أفضل طريقة لضمان الالتزام بالمعايير الدولية في غزة هي وقف إطلاق النار. ولا تزال الجهود التي تبذلها البلدان الوسيطة مستمرة. ولذلك فإننا نحث أطراف النزاع بقوة على تنشيط المشاركة الصادقة لضمان تجديد وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على التصريحات الحماسية التي أدلى بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي طالب حماس بإطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين وانتقد تصرفاتها باعتبارها تلحق الضرر بالقضية الفلسطينية. ونأمل، من خلال رسم خط واضح بين السلطة الفلسطينية وحماس، أن تكون تعليقاته النادرة نقطة انطلاق لكل من إسرائيل وفلسطين للمضي قدما في الاتجاه الصحيح نحو دفع حل الدولتين.

كما أننا بحاجة إلى تهدئة عاجلة والامتثال للقانون الدولي في الضفة الغربية. إن أوامر الإخلاء المستمرة، وهدم المنازل والقيود المفروضة على التنقل، إلى جانب توسيع المستوطنات وعنف المستوطنين، أمور تدفع العائلات الفلسطينية إلى ترك أراضيها. إننا نشعر بقلق عميق من أن السلطات الإسرائيلية قد تقدمت في عام 2025 وحده بخطط لبناء أكثر من 15 000 وحدة سكنية استيطانية. ونؤكد مجددا أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، كما هو منصوص عليه في القرار 2334 (2016). وندعو إسرائيل إلى العمل مع الأطراف الإقليمية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، من أجل تعزيز التعايش والسلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الدولي الرفيع

المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته والمقرر عقده في حزيران/يونيه.

ومنذ الهجمات الإرهابية المروعة التي نفذتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدنا العديد من التطورات الهامة في المنطقة، لا سيما في لبنان وسورية واليمن. وفي حين أن بعض هذه التطورات تدفع المنطقة إلى حالة أعمق من عدم الاستقرار، فقد شهدنا أيضاً تحولاً تاريخياً في سورية. إن إرادة حكومتها في التعاون مع المجتمع الدولي هي نبراس لمستقبل أفضل للمنطقة. إننا ندرك تماماً الأهمية المحورية التي يشكلها التوصل لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية في سياق السلام والاستقرار في المنطقة ككل. لذلك نأمل أن يتم تجديد وقف إطلاق النار في غزة بسرعة وتنفيذ عملية إعادة الإعمار على أساس القانون الدولي وبعيداً عن إحداث تغييرات ديموغرافية أو تغييرات تتعلق بالأراضي.

وفي الختام، نكرر إدانتنا ورفضنا الشديدين لجميع أشكال الكراهية، بما في ذلك معاداة السامية. في الأسبوع الماضي، أحيا اليهود في جميع أنحاء العالم يوم ذكرى محرقة اليهود. ونأمل أن تتعلم جميع الشعوب من تلك الجريمة غير المسبوقة وأن تضاعف جهودها من أجل التسامح والوئام والاحترام.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة الهامة التي جاءت في وقتها المناسب. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام على إحاطته الرصينة والصريحة وعلى توصياته الواضحة والعاجلة. ونشيد بموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في غزة في ظل ظروف صعبة، ونحييهم على ما يقومون به.

المأساة الجارية في غزة لا مثيل لها من حيث الحجم والوحشية. إنها ليست مجرد أزمة إنسانية – إنها تدمير منهجي لشعب ومحو حق أمة في الوجود. لقد كان الهجوم الإسرائيلي في وقت سابق من هذا الشهر على المستشفى الأهلي العربي – آخر مستشفى رئيسي يقدم الرعاية الصحية الحرجة – مجزرة مروعة. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية الأساسية، واستخدام التجويع كسلاح، وحرق العائلات النازحة في الخيام، ليست أمثلة على الأضرار الجانبية للحرب، بل هي أساليب حرب. إن نية السلطة القائمة بالاحتلال لا تخطئها العين: عدم ترك أي مساحة آمنة للفلسطينيين. إنها أعمال حرب وتطهير عرقي.

لقد كان خرق إسرائيل بصورة انفرادية لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه مصر وقطر والولايات المتحدة خيارا متعمدا للعودة إلى الحرب بدلا من الدبلوماسية. ويؤدي العدوان على غزة إلى مقتل المدنيين بمعدل أربعة أضعاف معدل النزاعات السابقة. ومنذ استئناف الأعمال العدائية، قُتل ما يقرب من 000 2 فلسطيني آخر، مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى إلى أكثر من 000 52 – من بينهم أكثر من 000 17 طفل. ومنذ أكثر من سبعة أسابيع وغزة تحت الحصار التام. لقد تم منع الغذاء والمياه والدواء، مما أدى إلى إغراق أكثر من 2 مليون شخص في المجاعة. وقد حذر برنامج الأغذية العالمي من أن الإمدادات قد نفدت. وتذكر الأمم المتحدة الآن بوضوح أن غزة ليست معرضة لخطر المجاعة – بل هي تعاني بالفعل من المجاعة. وحتى قوافل المساعدات الإنسانية تتعرض للهجوم، بدون أي عقاب لمرتكبي ذلك. يجب أن تكون هناك مساءلة عن تلك الجرائم والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي الضفة الغربية، نشهد أزمة موازية: تهجير قسري وتوسع استيطاني لا هوادة فيه وعنف يومي. فقد أُجبر أكثر من 000 40 فلسطيني على النزوح من منازلهم، في أكبر عملية تهجير منذ عام 1967. في تلك الأثناء، تواصل إسرائيل ضمها واحتلالها غير القانونيين في تحدٍ صارخ للقانون الدولي. والتقسيم الإسرائيلي المتعمد لغزة يثير القلق بالقدر نفسه وهو غير قانوني، حيث حوّل الجيش الإسرائيلي أكثر من 30 في المائة من مساحة غزة إلى ما يسمى بالمنطقة الأمنية العازلة، وهو اغتصاب غير قانوني للأرض الفلسطينية تحت تهديد السلاح.

لا يتوقف نطاق الإفلات من العقاب عند غزة أو الضفة الغربية. إذ يمتد نمط الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل إلى لبنان وسورية، منتهكةً بذلك اتفاقات وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن على حد سواء. النمط واضح: طالما أن السبب الجذري – وهو الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية والعربية – يتم تجاهله وعدم معالجته، فسيبقى السلام وهماً.

في مواجهة الغمّة والدمار، يجب على العالم أن يتصرف. إن الوضع الراهن غير مقبول. وما نحتاج إليه ليس مجرد الإعراب عن القلق – لا مجرد سدّ خانة ما، كما أشار الأمين العام هذا الصباح – بل العمل الحاسم والجماعي الذي يركز على ثلاثة أهداف أساسية.

أولاً، يجب أن يكون هناك وقف فوري ودائم لإطلاق النار. فمن دون وقف إطلاق النار، لا يمكن أن تكون هناك حماية للمدنيين ولا إغاثة إنسانية ولا عملية سياسية. ويجب تنفيذ القرار 2736 (2024) تنفيذاً كاملاً. ويجب أن يمتد وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية، حيث يتصاعد العنف. فكل يوم من التأخير يكلفنا أرواحاً بريئة. ويجب أن يكون وقف إطلاق النار دائماً، لأنه لا يمكن التفاوض على حياة المدنيين من كلا الجانبين في دورات من العنف والدمار.

ثانياً، يجب أن يكون هناك وصول للمساعدات الإنسانية من دون عوائق. ولا بد من رفع الحصار عن غزة الآن. إن وصول المساعدات الإنسانية ليس امتيازاً يُمنح بل هو التزام قانوني. ويجب أن يعمل عمال الإغاثة والقوافل والفرق الطبية بحرية وأمان. ولا يمكن استخدام التجويع أسلوباً من أساليب الحرب. والمساعدات غير قابلة للتفاوض. ويجب أن ينتهي العقاب الجماعي. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد مساعدات ضخمة ومستدامة لمنع حدوث مجاعة شاملة والبدء في عملية التعافي وإعادة بناء حياة الناس المحطمة. ويجب دعم خطة إعادة إعمار غزة بشكل كامل وفعال، ويجب ألا يكون هناك تهجير قسري لسكان غزة من أرضهم.

ثالثاً، يجب أن يكون هناك أفق سياسي واضح يرتكز على الدولة الفلسطينية. تعالج الإغاثة الإنسانية الأعراض؛ والعدالة وحدها هي القادرة على علاج المرض، وهو الاحتلال. لقد أظهر لنا التاريخ أن إنهاء العنف دون إنهاء الاحتلال لن يؤدي إلا إلى دورات مستقبلية من النزاع. ويستحق الشعب الفلسطيني مساراً سياسياً موثوقاً ولا رجعة فيه للمضي قدماً نحو دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والمتواصلة جغرافياً والقابلة للحياة على أساس حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

وفي ذلك السياق، يمثل المؤتمر المزمع عقده في حزيران/يونيه المقبل بشأن تحقيق حل الدولتين، الذي ستشارك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، فرصة حيوية. ويجب أن يحقق نتائج ملموسة: جدول زمني لإقامة دولة فلسطينية، وتجميد التوسع الاستيطاني وعكس مساره، واتخاذ تدابير ملموسة لحماية المدنيين والأماكن المقدسة، والعضوية الكاملة والمتساوية والمستحقة لفلسطين في الأمم المتحدة. وتدعو باكستان المجتمع الدولي إلى ضمان نجاح المؤتمر. فلنجعلها نقطة تحول – لا فرصة أخرى ضائعة.

وتؤمن باكستان إيماناً راسخاً بأن السلام المستدام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يُبنى على تطبيع الاحتلال. يجب أن يتصالح العالم مع هذا الواقع. لقد أظهرت 75 عاماً من الفشل حقيقة واحدة ثابتة: لا يمكن للسلام أن يتعايش مع الاحتلال؛ ولا يمكن أن تزدهر العدالة في ظل الفصل العنصري ولا يمكن أن يترسخ الاستقرار حيث يبقى ملايين الناس بلا جنسية. العالم يعرف ما يجب القيام به. وأعتقد أن المجلس نفسه يعرف الطريق الأوحد للسلام، بعد أن أقر إطار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية في قراراته المختلفة على مر السنين. والسؤال الوحيد المتبقي هو ما إذا كانت هناك الإرادة اللازمة للقيام بذلك.

وكما تردد خلال النقاش الذي دار أمس حول اللاجئين، هناك ضرورة ملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع (انظر S/PV.9905). حول هذه الطاولة، كانت هناك دعوة بالإجماع أمس إلى المجلس لفعل المزيد – لا للاستجابة للأزمات وحسب، بل لمنعها، ولتعزيز التسويات السلمية والعادلة والدائمة للنزاعات المستمرة والممتدة، لا سيما تلك التي تنطوي على احتلال أجنبي. فلنعمل معاً لتحقيق هذا الهدف وللوفاء بوعد ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى التي تسمح لنا بكسر الصمت المطبق في مجلس الأمن الذي يحيط بالقضية الفلسطينية، كما لو كانت أمراً مفروغاً منه. ولعل هذه الجلسة ستكون بمثابة استراحة مرحب بها من الصمت الظالم للمجلس، وهو الجمود غير المقبول الذي يعاني منه مجلس الأمن منذ أكثر من عام في مواجهة المأساة الفلسطينية.

سأستشهد برقمين فقط. شهدنا خلال الشهرين الماضيين مقتل 273 2 فلسطينيا وإصابة ما يقرب من 000 6.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أعرب عن خالص امتناننا للأمين العام على إحاطته وعلى جهوده الدؤوبة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني ووضع حد للعدوان الإسرائيلي المتواصل على السكان المدنيين العزل.

وللأسف لم تفلح تلك الجهود – رغم بالغ تقديرنا لها – في زعزعة تعنت قوة الاحتلال الإسرائيلي التي لا تزال مصممة على مواصلة حملتها المميتة المستمرة للإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعقاب الجماعي والتدمير المنهجي لحياة الفلسطينيين وسبل عيشهم. والأسوأ من ذلك، فشل المجتمع الدولي ومجلس الأمن في تقديم مستوى الدعم المطلوب لجعل هذا الجهد مؤثراً. إن غياب العمل الجماعي وانعدام المساءلة وازدواجية المعايير قد شجّع المحتل الإسرائيلي على التصرف بحصانة تامة وإفلات تام من العقاب.

إننا نجد أنفسنا اليوم في مرحلة حرجة. ويجب أن نسأل أنفسنا: متى ستُترجم أقوالنا إلى أفعال؟ ومتى ستُنفذ قرارات مجلس الأمن في النهاية؟ ومتى سيتوقف القانون الدولي عن كونه أداة تُطبق بشكل انتقائي؟ ومتى ستُحترم كرامة الشعب الفلسطيني وحقوقه وإنسانيته في النهاية؟

على مدار أكثر من 18 شهراً، يعاني الشعب الفلسطيني، وخاصة في غزة، من أهوال لا توصف: القتل الجماعي والتجويع الجماعي والتهجير الجماعي والدمار الجماعي. ويواجه الفلسطينيون العزل والمنسيون واحدة من أكثر قوات الاحتلال قسوة في العالم. وقد شجع تقاعس المجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية إسرائيل على تطبيع جريمة الترحيل الجماعي بل والترويج لها كاستراتيجية.

لنكن واضحين: هذه ليست حرباً. هذه إبادة منظمة وممنهجة. وعلى الرغم من الأرقام المروعة – المعروفة للجميع – لا يزال البعض يرفض رؤية الواقع وإدانة الهجمات العشوائية على الشعب الفلسطيني. ويتجلى هذا الواقع بشكل صارخ في تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تؤكد أن جميع القتلى في 36 من الهجمات التي شنتها إسرائيل مؤخرا كانوا من النساء والأطفال. ويشير هذا النمط إما إلى القصف العشوائي أو الاستهداف المتعمد للمدنيين. فما هو المبرر الذي يمكن أن يفسر هذه الفظائع؟ وما هي الرواية الجديدة التي ستنسجها قوة الاحتلال الإسرائيلية – إن كل خيمة قُصفت كانت مركز قيادة لحماس وأن كل طفل دُفن حياً كان يشكل تهديداً؟ إن الاستهداف المتعمد للمدنيين الفلسطينيين، بتوجيه من أعلى السلطات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، واضح وموثق بشكل جيد. وهذه ليست أضراراً جانبية، بل هي سياسة. هذه جرائم حرب؛ إنها جرائم ضد الإنسانية، تستوجب تحقيق المساءلة والعدالة.

وتؤكد المنظمات الإنسانية الدولية أن غزة تشهد الآن أسوأ كارثة إنسانية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذه الكارثة هي أحد أسوأ الإخفاقات الإنسانية للمجتمع الدولي في جيلنا. ويعتمد كل شخص في غزة الآن على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة وقد انقطع شريان الحياة هذا تماماً منذ أن فرضت السلطات الإسرائيلية حصاراً على جميع إمدادات المساعدات منذ شهرين تقريباً. وأعلن برنامج الأغذية العالمي أن مخزونه من الأغذية في غزة قد استنفد بالكامل. وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بلا خجل أن "منع المساعدات الإنسانية تكتيك مقصود – إحدى أدوات الضغط الإسرائيلية ضد حماس". أي عالم هذا الذي نعيش فيه عندما يُصرح علنا باستخدام التجويع كسلاح حرب ويُروج له دون أي عواقب؟ إن قوات الاحتلال الإسرائيلية لا تخوض حرباً. إنها تحاول محو شعب. وينبغي لنا، في مجلس الأمن، أن نفرض وقفاً فورياً لإطلاق النار قبل فوات الأوان.

إن الحالة في الضفة الغربية مثيرة للقلق بنفس الدرجة: فالتوسع الاستيطاني مستمر بوتيرة قياسية وقد اقتُلعت مجتمعات محلية بأكملها من جذورها. وتتجول ميليشيات المستوطنين المسلحين تحت حماية السلطات الإسرائيلية وبتمكين منها بكل حرية وتهاجم العائلات الفلسطينية وتحرق المنازل وتدمر الحقول وأماكن العبادة ويجري تهجير الفلسطينيين قسراً في وضح النهار. وتتعرض الأماكن المقدسة، بما في ذلك المسجد الأقصى، لاقتحامات منتظمة من قبل المستوطنين المتطرفين بمرافقة وحماية الشرطة الإسرائيلية. ويجري الآن تحويل أحياء بأكملها إلى مناطق عسكرية. وأصبحت الاعتقالات التعسفية وهدم المنازل والمداهمات اليومية روتيناً قاتماً في الضفة الغربية.

وفي جنين ونابلس والخليل وطولكرم، تتعرض حياة الفلسطينيين للتهديد المستمر. إنها استراتيجية الهيمنة والتجزئة والإذلال. فالاحتلال الإسرائيلي يحاول خنق الوجود الفلسطيني والانتقاص من كرامة الشعب الفلسطيني ومحو هويته، وفي نهاية المطاف، إعادة كتابة تاريخ فلسطين.

واليوم، تبدو فكرة قيام دولة فلسطينية أشبه بوهم يتلاشى.

لكن أبناء الشعب الفلسطيني، رغم عقود الاحتلال وموجات الاستيلاء على الممتلكات والمعاناة الهائلة التي يعيشونها لم يستسلموا أبدا. ولا يزالون متشبثين بوطنهم وثقافتهم وتطلعاتهم المشروعة. وتعلموا من التاريخ أن النفي ليس حلا، وأن إنكار العدالة لا يعني فقدان العدالة، وأن التحرير قد يتأخر ولكنه حتمي. وبدعم من المجتمع الدولي ومن خلال الصمود والثبات، سيحقق أبناء الشعب الفلسطيني حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وسيقيمون دولتهم المستقلة ذات السيادة وعاصمتها الأبدية القدس الشريف.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): باسم حكومة جمهورية بنما، أود أن أعرب عن تقديرنا لفرنسا على قيادتها لأعمال مجلس الأمن هذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونرحب بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش ونشكره على إحاطته القيمة والتزامه الثابت بتعزيز السلام والأمن الدوليين. ونرحب أيضا بمشاركة جميع الوفود التي تساعد، بتبادل وجهات نظرها اليوم، على تعزيز الحوار المتعدد الأطراف بشأن هذه المسألة.

ولا تزال بنما مقتنعة بإمكانية بناء الشرق الأوسط على أساس الاحترام المتبادل والتسامح والكرامة الإنسانية. إلا أن هذه الإمكانية اليوم مشروطة بواقع متأثر بأزمات متعددة ومتداخلة – نزاعات طويلة الأمد دون حل سياسي، وحالات طوارئ إنسانية مستمرة، وخدمات أساسية منهارة وبيئات أمنية هشة. وهناك أيضا تهديدات شاملة، مثل الإرهاب والتطرف العنيف. وتضافر عوامل معقدة على هذا النحو يقصل بشكل كبير أي فرص للتفاهم ويزيد من الطابع الملح لوضع استجابة دولية متماسكة ووقائية ومستدامة.

إن الحرب التي اشتعلت في غزة بسبب الهجمات التي شنتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 والتي أدانتها بنما بشدة، قد أسفرت عن واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي شهدتها المنطقة في التاريخ الحديث. ويتجلى المستوى المثير للقلق من المعاناة في مقتل أكثر من 000 51 شخص وإصابة 000 116، وتدمير البنية التحتية الحيوية، والنزوح الجماعي للسكان، والظروف بالغة الخطورة التي تعيش فيها آلاف الأسر الفلسطينية. وتكرر بنما دعوتها إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار للتخفيف من المأساة الإنسانية وضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل وآمن ودون عوائق إلى غزة. وبهذا الإجراء يمكن تهيئة الظروف المؤاتية لحل سياسي دائم. ومن الإجراءات الضرورية الإفراج الفوري وغير المشروط والآمن عن الأشخاص التسعة والخمسين الذين لا يزالون رهائن. وتعرب بنما من جديد عن تضامنها مع أسرهم التي تعيش في حالة من الألم وعدم اليقين.

ولكي يكون الحل السياسي شرعيا ومستداما في المستقبل، يجب أن يشمل عملية انتقال تستبعد الجهات الفاعلة المتطرفة، مثل حماس، وتتيح إعادة بناء الحكم في غزة بحيث يركز على حماية المدنيين وممارسة حقوقهم ممارسة كاملة. ويجب أيضا أن يحرص الجميع وفي جميع الأوقات على ضمان حماية العاملين في

المجال الإنساني، الذين يخاطرون بحياتهم لحماية الآخرين. وتحيي بنما ذكرى مئات العاملين في المجال الإنساني الذين راحوا ضحايا للنزاع وتعرب عن تقديرها لتفاني موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يعملون في ظروف قاسية لإنقاذ الأرواح. ويجب على جميع الأطراف احترام وحماية عملهم وسلامة المرافق الإنسانية.

ولا تزال الحالة تتدهور في الضفة الغربية أيضا. وتحذر التقارير الأخيرة من بيئة تتسم بالتهجير القسري وهدم المنازل وفرض القيود على التنقل وتزايد العنف. وتؤكد بنما من جديد أن أي عمل في الميدان يجب أن يحترم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس ذات الصلة. وننوه بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى تيسير الوساطة الفعالة بين الطرفين، وندعو إلى تعزيزها، بدعم من الأمم المتحدة، لكي يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش في سلام وأمن، ضمن حدود معترف بها دوليا.

لقد أدت تداعيات النزاع في غزة والضفة الغربية إلى تصاعد مستوى المواجهة على مختلف الجبهات في الشرق الأوسط. فقد أسفرت الاشتباكات في جنوب لبنان عن سقوط ضحايا ونزوح أعداد كبيرة من الناس وتضرر البنية التحتية الأساسية. وعلى الرغم من الاتفاق على وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تتعرض الهدنة لانتهاكات مستمرة. وتحيط بنما علما بالجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية مؤخرا للحد من الأنشطة غير القانونية في أراضيها، بما في ذلك اعتقال الأشخاص الذين يقال إن لهم صلة بإطلاق الصواريخ على إسرائيل.

وفي سورية، لا تزال الحالة هشة في المنطقة العازلة. والمناوشات وانتهاكات اتفاق عام 1974 لفض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية تهدد أمن السكان المحليين والموظفين الدوليين المنتشرين. ويتيح تشكيل الحكومة السورية الجديدة في آذار/مارس فرصة سانحة للتحرك نحو عملية شاملة بقيادة سورية، وفقا لروح القرار 2254 (2015). ونقدر الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الممثلين الأكراد بشأن الاندماج المؤسسي لشمال شرق البلد والخطوات الأولى نحو وضع دستور جديد. وندعو إلى تعزيز هذا التقدم بدعم من الأمم المتحدة وإلى التزام راسخ بالتنوع والعدالة وحقوق الإنسان لجميع السكان. وتؤكد بنما من جديد دعمها لسيادة كل من لبنان وسورية ووحدته وسلامته الإقليمية، التي هي مبادئ أساسية ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ونكرر دعمنا الثابت لعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك – وهما بعثتان ضروريتان للحفاظ على الاستقرار وتجنب مزيد من التصعيد وتسهيل ظروف الحوار. ويجب ضمان حرية تنقلهما وأمنهما، مع الامتثال الصارم لولاية كل منهما.

وفي الوقت نفسه، يمر اليمن بمرحلة حرجة، في ظل تصاعد التوترات الإقليمية. وفي عام 2024، أدت الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر إلى زيادة الأعمال العدائية في البحر الأحمر، وأسفرت عن أضرار جانبية مدمرة للسكان المدنيين، مما جعل أكثر من ثلثي الشعب اليمني بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. نكرر مناشدتنا بالإفراج الفوري عن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يحتجزهم الحوثيون، وندعو إلى استئناف الجهود الدبلوماسية فورا للتوصل إلى وقف الأعمال العدائية وإلى حل سياسي مستدام. ولذلك، تكرر بنما إدانتها للهجمات على السفن المدنية التي تؤثر على الأمن البحري الدولي وتقطع سلاسل الإمداد وتعيق إيصال المساعدات الإنسانية.

في السياق الحالي، اتخذ الإرهاب والأصولية الدينية ووجود مقاتلين أجانب طابعًا عابرا للحدود الوطنية أكثر حركية وتعقيدًا. وتعتقد بنما أن هذه التهديدات تتطلب استجابة شاملة، تجمع بين الوقاية والتماسك الاجتماعي وتقوية المؤسسات.

ويجب على مجلس الأمن أن يعزز قدرته على توقع وفهم أشكال العنف الجديدة التي، وإن كانت مختلفة في شكلها، تقوض السلام والأمن الدوليين بنفس القدر من الخطورة.

ومما يبعث على القلق كذلك عدم إحراز تقدم ملموس نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، 1995.

ففي أوقات تزايد انعدام الثقة والتوترات الهيكلية المتزايدة، هناك حاجة ماسة إلى تجديد الالتزام بآليات عدم الانتشار المتعددة الأطراف. وتدعو بنما إلى استئناف المفاوضات الدبلوماسية بشأن تحديد الأسلحة مع الاسترشاد بمبادئ القانون الدولي وتعددية الأطراف والمصلحة المشتركة في الحفاظ على السلام والتحلي بالجدية وإظهار الإرادة السياسية.

إن المعاناة التي تكابدها مجتمعات بأكملها في الشرق الأوسط منذ عقود ليست نتيجة الطابع القاسي للنزاع فحسب، ولكنها أيضًا نتيجة طول غياب الإرادة السياسية لمعالجة أسبابها الجذرية. وقد اتخذ المجلس قرارات ولكن في كثير من الحالات، كانت الإرادة السياسية البناءة في شكل إجراءات متخذة لتنفيذ واحترام الاتفاقات والتوصل إلى حلول حقيقية غائبة. ويُخلّف التقاعس فجوات خطيرة ينتشر فيها التطرف والكراهية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

وفي مواجهة هذا الواقع، تؤكد بنما مجددًا أن تعددية الأطراف هي السبيل نحو استعادة الثقة وحماية السكان المدنيين والمضي قدمًا نحو حلول مستدامة، مسترشدين في ذلك بالقانون الدولي والمسؤولية المشتركة. ولذلك، ترى بنما أنه من الضروري تعزيز المبادرات التي تنهض بالقدرة الجماعية على الوقاية والاستجابة. وعلى وجه الخصوص، يلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

يجب تقديم الدعم لتعزيز قدرات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على توثيق حالات الطوارئ الإنسانية ومنع وقوعها والاستجابة لها، مع تطبيق مبادئ الحياد والشفافية واحترام قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

كما يجب أن يكون هناك دعم لعمليات المصالحة الوطنية التي تقودها جهات فاعلة محلية، بدعم تقني دولي، والتي تعترف بتنوع المجتمعات وتضمن المشاركة الكاملة والفعالة والآمنة والهادفة للمرأة كأساس لبناء السلام.

ويجب أن يكون هناك تعاون أقوى بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، بهدف تحسين تنسيق الشؤون الإنسانية وتعزيز الحلول السياسية الشاملة للجميع.

وراء كل نزاع نعالجه في المجلس، هناك بشر أُسكتت أصواتهم يصرخون طالبين الاعتراف بهم. وهناك أمهات ينتظرن أطفالهن المدفونين تحت الأنقاض أو المحاصرين في أنفاق مظلمة ولا يعرفن ما إذا كانت الفرصة ستتاح لاحتضانهم مرة أخرى. وهناك أطفال، إذا عادوا إلى مدارسهم، لن يجدوا زملاءهم في الفصل وزملاءهم في اللعب لأنهم سقطوا ضحايا للعنف بسبب تحدثهم لغة مختلفة أو إيمانهم بدين مختلف أو انتمائهم لأقلية عرقية.

وتعيد بنما تأكيد إيمانها بأن السلام الدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق من خلال القوة العسكرية أو التطرف، بل من خلال الالتزام بالعمليات السياسية المشروعة والمستدامة والشاملة للجميع.

إن شعوب الشرق الأوسط تستحق أكثر من مجرد هدنة. إنها تستحق السلام الدائم ومن واجبنا تحقيقه.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الأمين العام على إحاطته بشأن الحالة في المنطقة.

لا يزال العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني بأكمله، في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء، مستمراً منذ عام ونصف العام حتى الآن. ومع استئناف جيش الدفاع الإسرائيلي للأعمال العدائية المكثفة في القطاع في 2 آذار/مارس، وصل عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين مرة أخرى إلى الآلاف يوميا. وأصبح حوالي نصف مليون من سكان غزة نازحين داخليًا على مدار الشهر المنقضي. وتجاوز العدد الإجمالي للذين لقوا حتفهم منذ بداية التصعيد في منطقة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني 000 52 شخص وأُصيب ما يقرب من 000 118 آخرين. ومعظم القتلى في غزة هم من النساء والأطفال، وتُشن هجمات منتظمة على المدارس والمرافق الطبية والمدنية.

ومن الحوادث بالغة الفظاعة قتل جنود الجيش الإسرائيلي بدم بارد في أواخر آذار/مارس لـ 15 من عمال الإغاثة، من بينهم موظف في الأمم المتحدة وثمانية مسعفين من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وكشف التحقيق الإسرائيلي أن الأمر يتعلق بسوء فهم بين الجنود على الصعيد العملياتي. وفي محاولة لتبرير أفعالها، أكدت القيادة الإسرائيلية في البداية للمجتمع الدولي أن الأضواء المتقطعة لسيارات الإسعاف كانت مطفأة. واتضح أن ذلك غير صحيح، كما ثبت من خلال مقطع فيديو التُقط بهاتف أحد الأطباء الذين قُتلوا.

ولم يتجاوز ثمن حياة هؤلاء الـ 15 من العاملين في المجال الإنساني إقالة نائب قائد الوحدة واتخاذ إجراءات تأديبية بحق الضابط الآخر. وليس من المستغرب في ظل هذه العقوبات المتساهلة، بل وغياب المساءلة المناسبة، أن تحطم غزة منذ فترة طويلة أسوأ الأرقام القياسية لعدد القتلى من الأطفال والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة – بما في ذلك موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) – ومن الصحفيين. ونود التذكير بأن حماية العاملين في المجال الإنساني ضرورة غير مشروطة والتزام بموجب القانون الدولي الإنساني.

لقد تفاقمت الأوضاع الكارثية في قطاع غزة بسبب الحصار المفروض منذ قرابة 60 يوماً والذي أدى إلى استنفاد المخزون من المواد الغذائية والطبية على الرغم من أن 000 3 شاحنة تابعة للأونروا تحمل إمدادات إنسانية جاهزة لدخول القطاع. وتدق المنظمات الإنسانية ناقوس خطر حدوث مجاعة وشيكة،

خاصة بين الأطفال. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أيضًا أن هذه الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تؤثر بشكل مباشر على ظروف الرهائن الإسرائيليين المتبقين في القطاع. ومن غير المقبول على الإطلاق استخدام المساعدات الإنسانية كورقة مساومة في المفاوضات.

وتتفاقم الحالة بشكل مصطنع جراء الحظر الذي تفرضه إسرائيل على عمل الأونروا. فالوكالة تؤدي دوراً رئيسيًا لا يمكن الاستغناء عنه، حيث تنفذ عمليات إنسانية على أرض الواقع وتقدم المساعدة الشاملة للفلسطينيين. وتعطيل عمل الأونروا لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة المتردية أصلاً لسكان غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية. ونحث إسرائيل على إعادة النظر في قرارها بوقف التعاون مع الأونروا. ونود أيضا أن نُذكّر أعضاء المجلس بأن مهمة الوكالة تتمثل في مساعدة الفلسطينيين إلى حين إقامة دولة فلسطينية.

لا يوجد أي أساس مشروع لمحاولات إسرائيل ضم جزء من القطاع، والتي تبررها وتلقي باللوم فيها على رفض حماس إطلاق سراح الرهائن دون قيد أو شرط. وبالمثل، فإنه لا يوجد أساس للتصريح الأخير لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي أعلن فيه عزمه الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية على غزة ومنع إقامة إدارة فلسطينية هناك. ويشكل ذلك في الأساس رفضا فعليا لنموذج الدولتين للحل السلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتفكيكا للأساس القانوني الدولي لتسوية الحالة في الشرق الأوسط، وهو ما أشار إليه الأمين العام اليوم.

وتتبع العملية العسكرية الجارية في الضفة الغربية، والمعروفة باسم الجدار الحديدي، والتي اجتاحت جنين وطولكرم وعددا من التجمعات السكانية الأخرى، نفس المنطق. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، احتُجِزَ ما يقرب من 16 000 فلسطيني هناك. وعدد الفلسطينيين الذين فروا من ديارهم في الضفة الغربية هو الأعلى منذ عام 1967. وبناء المستوطنات يسير بوتيرة قياسية. وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2024 ومنتصف آذار/مارس 2025، جرى تشييد 10 600 وحدة سكنية في الضفة الغربية والقدس الشرقية أو صودق عليها، وأعطي الترخيص لـ 13 كتلة سكنية بأثر رجعي وأقيم 850 حاجزاً جديداً. وهذا يعني فعلياً إنهاء إمكانية إقامة دولة فلسطينية لها مقومات الحياة ومتصلة جغرافياً.

وعلى خلفية هذه الصورة الشديدة التشاؤم، يبزغ بصيصٌ من الأمل في كلمات رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني بشأن إحراز قدر من التقدم في المفاوضات بين إسرائيل وحماس حول وقف جديد لإطلاق النار. ومن شأن تجديد الاتفاق أن يمهد السبيل لاستقرار الحالة الإنسانية في غزة وعودة النازحين داخلياً الذين يبلغ عددهم الآن الملايين وإعادة إعمار القطاع. وهذه هي الفرصة الوحيدة للمّ شمل الرهائن الإسرائيليين الذين لا يزالون في القطاع مع عائلاتهم. ولنتذكر أن عدداً كبيراً منهم أُطلِقَ سراحه أثناء وقف إطلاق النار على وجه التحديد، وليس أثناء العمليات العسكرية.

وأود أن أؤكد من جديد دعمنا الأساسي والثابت للتوصل إلى وقف سريع وغير مشروط لإطلاق النار، والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين قسراً، وتوفير وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، وإعادة إطلاق عملية السلام على أساس حل الدولتين الذي من شأنه أن يضمن تحقيق التطلعات والحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني. والهدف النهائي هنا هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل.

إن حل المشكلة الفلسطينية هو مفتاح تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله. والاعتماد على القوة وإنشاء "مناطق عازلة" – وهو ما رأيناه ليس في الأرض الفلسطينية المحتلة وحدها، بل أيضاً في جنوب لبنان وفي سورية – لن يحقق سلاماً طويل الأمد ودائماً في المنطقة. بل سيؤدي إلى تجميد احتمالات النزاع لعقود قادمة، مما يضمن اندلاع النزاعات في المستقبل. والسبيل الوحيد لعكس مسار هذا الاتجاه الخطير وكسر حلقة العنف المفرغة هو مراعاة مصالح بلدان المنطقة واحترامها بشكل صحيح وتعزيز الدبلوماسية والمفاوضات.

ومن جانبنا، فإننا على استعداد لدعم أي جهود يبذلها مجلس الأمن للعودة إلى تسوية سلمية في منطقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وينبغي أن تؤدي مجموعة الدول العربية دوراً خاصاً في هذا الصدد، حيث نسترشد بالتأكيد بموقفها فيما يتعلق بالخطوات العملية المحتملة التي يمكن للمجلس أن يتخذها. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف التي تتشاطر الرغبة في تحقيق سلام عادل ودائم ومستدام في الشرق الأوسط بأكمله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد الشيباني (الجمهورية العربية السورية): إن سورية ليست جزيرة معزولة عن محيطها، بل هي جزء لا يتجزأ من نسيج هذه المنطقة. فأمنُنا واستقرارُنا لا يمكن فصلُهما عن أمنِ واستقرارِ وازدهارِ جيراننا. إن العنفَ والاضطرابَ في أي بلدٍ، لا يبقى حبيسَ حدودِه، بل يتجاوزها، ليزرع عدم الاستقرار، وينتج موجاتٍ من النزوح والتطرف في كل مكان، ونحن نرفض أي قوةٍ أو سياسةٍ تهدد السلام، أو تعرّض حياةَ الناس وسبل عيشِهم للخطر في منطقتنا.

ومنذ يومِ تحرُّرِنا، في الثامنِ من كانونِ الأول/ديسمبر 2024، أثبت الشعبُ السوريُّ ما يمكن أن تحققه الإرادة الوطنية والوحدة الشعبية، حين تُغلَق أبوابُ العدالةِ الدوليةِ. لقد واجهنا، على مدى أربعةَ عشرَ عاماً، آلةَ قتلٍ منهجية، وتعذيباً ممنهجا وقمعا استمر أكثر من نصفِ قرنٍ، وعندما عجز هذا المجلسُ عن التحرك، وتكررت عليه حالات النقض التي حالت دون إيصال المساعدات المنقذة للحياة، قرر السوريون أن يقرروا مصيرَهم بأيديهم. فشكَّلنا حكومةً انتقالية تضم خيرةَ الكفاءاتِ الوطنية، وممثلين عن مختلفِ أطيافِ المجتمعِ السوري. وقد حازت هذه الحكومة، مؤخراً، وبالإجماعِ، على تأييد من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

لقد نجحنا في توحيد الفصائل العسكرية، رغم التحديات الجسيمة، تحت إطارٍ دستوريٍّ مشترك، وبرنامجٍ إصلاحيٍّ حقيقيّ. وفي أولِ حوارٍ وطنيٍّ شامل، اجتمع ما يقارب الألف سوري في القصر الرئاسي، ليناقشوا أبرز القضايا التي تمس مستقبل البلد.

ونحن على وشك إطلاقِ هيئةٍ للعدالة الانتقالية، وهيئة مستقلة معنية بمصيرِ المفقودين، إلى جانب شراكتِنا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لتحديدِ وتدميرِ ما تبقى من ترسانةِ النظامِ السابق. كما نتعاون

مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وسواها من الهيئات المعنية بالعدالة، لتوثيق الجرائم، وبحث أفضل السبل الممكنة لتحقيق العدالة والمساءلة، ومنع تكرار الانتهاكات.

لقد كانت هذه الخطوات، قبل نصفِ عامٍ فقط، تُعد ضرباً من ضروبِ المستحيل. إلا أنها اليوم واقعٌ ملموس. ومع ذلك، فإن عملَنا الوطني هذا يتعرض لتهديدٍ حقيقي، يتمثل في الاعتداءات الجوية الإسرائيلية المتكررة، التي تنتهك أجواءَنا وسيادتَنا. إن الذرائعَ التي كانت تُستخدم لتبرير تلك الضربات، من وجود جماعاتٍ مسلحةٍ مدعومة من الخارج، لم تعد قائمة. فهذه الضرباتُ لا تُعد خرقاً فاضحاً لقراراتِ مجلس الأمن، وخاصة القرارين 242 (1967) و 497 (1981)، فحسب، بل تدمر بنيتنا التحتية المدنية، وتفتح المجال مجدداً للفوضى، ولعودة الميليشيات التي ناضل السوريون أربعةَ عشرَ عامًا لمواجهتِها.

ولقد سقطت كل السردية المضللة التي صدرت عن الجانب الإسرائيلي. فاليوم، الشعب السوري يشعر بالقلق والتهديد من الجانب الإسرائيلي نتيجة الضربات المستمرة والقصف العشوائي والتوغل الجائر. وكل ذلك يدفع الناس إلى النزوح والهجرة من القرى والبلدات المحاذية للحدود في الجنوب السوري. وقد سقط عدد من الشهداء والجرحى نتيجة لهذا العدوان.

إن النهج التوسعي والمبالغة في المخاطر وعدم احترام أمن الجوار وسيادته سيؤدي بكل المنطقة إلى مزيد من العنف والصراع وعدم الاستقرار. إن ممارسات إسرائيل تجاه سورية هي التي ستشجع وتوفر البيئة المناسبة للجماعات المرتبطة بإيران لزعزعة الاستقرار في سورية. إن عدم اتخاذ قرارات حاسمة لنشر قوات فصل القوات في المنطقة العازلة سيقوض تلك المساعي الدولية ويضعف إمكانياتها ويجعلها تفقد الثقة اكثر. لقد اجتمعنا لعدة مرات مع قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والذين يشعرون باليأس والإحباط والعجز نتيجة لتعطيل الجانب الإسرائيلي لمهامهم المبرمة من مجلسكم هذا.

إن المسيحيين والأكراد والعلويين والدروز والعرب متفقون بشكل كامل على عدم القبول بالتدخل الأجنبي في بلادهم. ويرفضون الممارسات الإسرائيلية ولا يقبلون أن يتم استخدامهم في اللغة الإعلامية لإسرائيل التي تسعى لتقسيم سورية وتركها هشة ومليئة بالفوضى وعدم الاستقرار. وحتى اليهود السوريين الذين التقينا بهم مراراً وتكراراً يرفضون هذه المخططات وهذه السياسات.

إذا استطعنا أن نقدم أجوبة مقنعة وصادقة حول هذه الأسئلة سنتمكن من فهم من يزعزع الاستقرار في سورية ومن يبني السلام. من الذي أزاح نظام الأسد والميليشيات المرتبطة به، من يخترق الأجواء ويقصف المواقع ويتوغل في أرضنا. من يعترف بالتنوع السوري ويشملهم في الحكومة ومن يستخدمهم في خطاباتهم لتعزيز التقسيم الطائفي. من يسهّل مهام قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ومن يعطلها ويمنعها. من يسهّل مهام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لفحص المواقع المحتملة للأسلحة الكيميائية ومن يقصفها.

ونُذكّر هذا المجلس بأن مرتفعاتِ الجولان لا تزال، بعد قرابةِ خمسينَ عاماً على ضمّها غيرِ الشرعي، تحت الاحتلال، في تحدٍّ صارخٍ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونطالب مجدداً بتنفيذ القرار 497 (1981)

بالكامل، وندعو إلى تمكين قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من استعادة خطوط ما قبل الرابع من حزيران/يونيه 1967.

نقف اليوم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة الذي لا يزال يتحمل عبء حرب ضروس تتوالى فيها الضربات الجوية ويفرض عليه حصار خانق وتجويع متعمد واستهداف للمسعفين والصحفيين وهدم للبيوت وانتهاك متكرر للهدن الهشة. إن هذه الانتهاكات لا تسبب مأساة إنسانية فقط، بل تغذي أيضاً دوامة عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. ومن هذا المنبر نطالب بوقف فوري لإطلاق النار لحماية المدنيين وضمان دخول المساعدات الإنسانية بلا عوائق.

وفي داخل حدودنا، عملنا بجد على تفكيك شبكات الكابتاغون التي كانت تهدد المجتمعات في دول الجوار. وبدأنا في إعادة إعمار شبكات الطرق والموانئ وسكك الحديد لتمكين التجارة والتكامل الإقليمي. وهدفنا واضح يتمثل في تحويل المناطق المنكوبة بالحرب إلا ممرات اقتصادية تفيد كل دول المنطقة. أما عودة اللاجئين فهي محور أساسي في جهود التعافي. فسورية، قبل كل شيء، تنهض بأبنائها، ولكن السوريين لن يعودوا إلى ركام أو إلى بيئة تخنقها العقوبات. إن القيود المفروضة على سورية والتي فرضت في الأصل ردًا على عنف النظام السابق، أصبحت اليوم تعاقب ضحاياه وتحول دون حصولهم على المواد والتمويل والخدمات الضرورية لإعادة الإعمار. لذلك، فنحن ندعو هذا المجلس والمجتمع الدولي بأسره إلى رفع هذه العقوبات وتمكين السوريين في الخارج من العودة طوعًا وبكرامة وأمان.

إن الأمن الحقيقي لا يبنى وراء الجدران ولا يمكن حمايته داخل حدود مغلقة. فأمننا لا ينفصل عن أمن جوارنا ولا يمكن لأي دولة أن تضمن سلامة شعبها وهي تهدد سيادة الآخرين. إن أمام هذا المجلس مسؤولية تاريخية وفرصة حقيقية لدعم تعافي سورية واستقرار المنطقة برمتها. نطالبكم بدعم الآليات التي تحقق العدالة لجميع الضحايا ونناشدكم وضع رؤية مشتركة واضحة ومنسقة لإعادة الإعمار وفتح سبل التجارة وضمان عودة آمنة وكريمة للاجئين. دعونا نستبدل حق النقض بالبصيرة، والغارات باللقاء والحوار، والعقوبات بالتضامن والدعم المشترك؛ حينئذ فقط يمكن لكل مواطن في دمشق ورام الله والقنيطرة وغزة أن يحيا بأمان وكرامة وأمل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد سامبايو (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب ترحيبا حارا بقرار فرنسا رفع مستوى هذه المناقشة المفتوحة إلى المستوى الوزاري. إن الحالة في غزة ما فتئت تستحق اهتمامنا الكامل ومساعينا الحثيثة لوضع حد للحرب ووقف الخسائر في صفوف المدنيين والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن واستئناف وصول المساعدات الإنسانية وإيصالها بشكل كامل ومن دون عوائق.

وفيما يتعلق بلبنان، يجب أن نواصل دعم الحكومة الجديدة في سعيها لتعزيز مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التنفيذ الكامل لبنود اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 والقرار 1701 (2006).

وفيما يتعلق بسورية، فإننا نشدد على أهمية الانتقال السياسي السلمي والشامل للجميع، وحماية جميع السوريين، بغض النظر عن الإثنية أو الخلفية الدينية، بما يتماشى مع مبادئ القرار 2254 (2015) وبعيداً عن التدخلات الخارجية الضارة. إن التحديات هائلة، وتحديداً على الصعيدين الإنساني والاقتصادي. لذلك، أعلنت البرتغال مؤخراً عن مساهمة مالية أخرى لسورية خلال مؤتمر بروكسل التاسع للمانحين. فالشعبان اللبناني والسوري يستحقان السلام والاحترام الكامل لسلامة أراضي بلديهما ووحدتهما وسيادتهما.

أما فيما يتعلق بغزة، فإن العودة إلى وقف إطلاق النار هي الأولوية الأكثر إلحاحًا، مع استئناف إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق. إن الحالة الراهنة في غزة والضفة الغربية لها تأثير غير مباشر على الشرق الأوسط بأكمله. إن إنهاء الحرب في غزة هو أولويتنا الملحة. ونشدد على الظروف الإنسانية الرهيبة التي يواجهها الناس في قطاع غزة، والتي أصبحت أسوأ من أي وقت مضى وتزداد بؤسا. ونأسف بشدة للفشل في تأمين الانتقال الضروري إلى المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار، كما اتفقت الأطراف. وتدعو البرتغال إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات لتنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار المتفق عليه. ونقدر ونؤيد تأييدا تاما جهود الوسطاء – أي قطر ومصر والولايات المتحدة – في تيسير المفاوضات. إن دور الوسطاء حاسم الأهمية عندما تعرض التوترات والتطرف الحل السياسي والسلمي للنزاع للخطر.

إن الالتزام السياسي الجماعي بحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين لم يتجسد بعد. ويبقى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هدفًا مشتركًا ملحًا. ونشيد بفرنسا والمملكة العربية السعودية لتنظيمهما المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي سيعقد في حزيران/يونيه. سيتيح لنا المؤتمر فرصة ثمينة تستحق منا الالتزام الكامل بنجاحه. وتقف البرتغال على أهبة الاستعداد للعمل مع المشاركين في تنظيم المؤتمر والمساهمة في حل الدولتين، الذي نؤيده تأييدا تاما، باعتباره الحل الوحيد القابل للتطبيق على المدى الطويل لتحقيق السلام في المنطقة وإنهاء الصراع. لا توجد خطة بديلة، فلكي نتمكن من إجراء مناقشة جادة بشأن حل الدولتين، يجب أن يكون لدينا وقف لإطلاق النار وسلطة فلسطينية مخولة على النحو الواجب، بما يسمح بمساهمة سياسية أكبر في الحل السياسي السلمي للصراع، أي من خلال دورها على الأرض، كعامل من عوامل تحقيق الاستقرار.

وعلاوة على ذلك، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كيانا لا يمكن الاستغناء عنه، حيث أن لها دورا رئيسيا في ضمان الاستقرار على الأرض. ونرحب بتعيين السيد إيان مارتن مؤخراً رئيساً لوحدة التقييم الاستراتيجي للوكالة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لحماية الجهات الفاعلة، مثل الأونروا والسلطة الفلسطينية، التي لا تزال ثابتة في التزامها بإيجاد حل سلمي لإنهاء الصراع.

في الختام، لن يكون هناك سلام في المنطقة بدون عملية سياسية. ولذلك فإننا نكرر دعوتنا لجميع الأطراف لتكثيف جهودها للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. لا تزال البرتغال ملتزمة بسيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد، وفي صميمه الأمم المتحدة. وسنحافظ على ثبات مواقفنا على

كل الجبهات، وسنواصل السعي من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية، يرتكز على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد خوسي (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر جمهورية فرنسا، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما أعرب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته القيمة للمجلس. وساورنا بالغ القلق إذ نواجه مرة أخرى تصاعد العنف في المنطقة، بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الأخير الذي تم التوصل إليه في كانون الثاني/يناير. ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تسبب معاناة وعدم استقرار هائلين. ولا تزال الفلبين تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار العنف والخسائر المأساوية في أرواح المدنيين.

وندعو إلى إعادة إرساء وقف إطلاق النار فوراً والإفراج دون شروط عن جميع الرهائن وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بالكامل إلى المحتاجين. ومن الضروري احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً بما يضمن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

ويجب توفير الحماية التي يستحقها العاملون في المجال الإنساني وفي مجال الإغاثة بموجب القانون الدولي، حيث أنهم يعملون في ظل ظروف متزايدة الخطورة. وقد حان الوقت لإنهاء دوامة العنف وحماية المدنيين وضمان تدفق المساعدات المنقذة للحياة وإعادة إرساء وقف إطلاق النار.

وتواصل الفلبين التأكيد على دعمها الراسخ لحل الدولتين، حيث تعيش فلسطين آمنة ومستقلة وإسرائيل آمنة في سلام ووئام. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذا الحل يظل الطريق الأكثر قابلية للتطبيق واستدامةً لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو أمر أساسي لتحقيق سلام دائم.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي سيُعقد في حزيران/يونيه. كما ندعم العمل المستمر الذي يقوم به التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. ونرى أن المؤتمر والتحالف العالمي فرصتان متكاملتان ومهمتان لتنشيط التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين، خصوصاً في وقت يتطلب فيه المشهد السياسي تجديد الدعم والحوار البناء.

وفي كلمة وزير خارجية الفلبين إنريكي أ. مانالو أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2024، قال إن الأمم المتحدة كانت ولا تزال المنبر والسبيل لمعالجة مسائل السلم والأمن الدوليين. وهي بمثابة الأرضية لإيجاد التقارب بين الدول في خضم الأزمات والنزاعات. كما إنها تقدم الاستجابة والإغاثة والأمل والإنسانية. ويجب علينا من خلال هذا المنبر بالذات، هنا في مجلس الأمن، أن نعزز استجابتنا الجماعية للأزمات، ليس لتقديم الإغاثة فحسب، بل أيضا لتقديم الأمل والإنسانية لشعوب الشرق الأوسط. وقد حان الآن وقت العمل. والسبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو الحوار واحترام القانون الدولي والالتزام بالكرامة الإنسانية للجميع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة هاهايم (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الحالة في فلسطين كارثية. فالمدنيون في غزة يواجهون خطرا شديدا يتمثل في المجاعة والمرض والموت. وقد أفادت التقارير بمقتل ثمانية عشر ألف طفل. ونشعر ببالغ القلق إزاء عدم وصول الإغاثة الحاسمة الأهمية والسلع الأساسية في غزة. ومن غير المقبول أن تمنع إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة بشكل كامل منذ أكثر من ثمانية أسابيع.

وإسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بتوفير المساعدات المنقذة للحياة للسكان المدنيين، أو السماح بوصولها، وضمان احترام المبادئ الإنسانية. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، ستشارك النرويج في جلسة استماع في إجراءات الإفتاء أمام محكمة العدل الدولية حول هذا الموضوع بالذات. وسنعرض هناك وجهة نظرنا بشأن هذه الالتزامات القانونية الأساسية المُلقاة على عاتق إسرائيل.

وندين جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. فمن الضروري حماية أولئك الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ الآخرين وللاضطلاع بالعمل الإنساني. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ذلك. ونتقدم بتعازينا الحارة للمكلومين وللمنظمات المتضررة ونعرب عن دعمنا القوي لهم.

ونكرر رسالتنا الواضحة: يجب أن يتوقف القتال فوراً؛ ويجب استئناف وقف إطلاق النار. ويجب أن يحصل السكان فوراً على المساعدات الطارئة التي يحق لهم الحصول عليها. ويجب إطلاق سراح الرهائن فورا دون قيد أو شرط. ونُشارك جميع الضحايا وجميع الأسر الثكلى في حزنهم ومصابهم. ويجب أن يشكل الفلسطينيون مستقبل غزة بما يخدم مصالح شعبها. ونرحب بخطة إعادة الإعمار العربية.

وإلى أن يتحقق حل الدولتين، تقع على عاتقنا، نحن المجتمع الدولي، مسؤولية ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وقد زودنا، نحن الدول الأعضاء، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بولاية من الأمم المتحدة للقيام بذلك. وتبذل الوكالة قصارى جهدها في ظل ظروف شديدة القسوة. وإذا مُنعت الأونروا من تنفيذ ولايتها، سيكون لذلك تداعيات خطيرة، بما في ذلك خارج منطقة الشرق الأوسط.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التوترات المتزايدة في أماكن أخرى في فلسطين. فالعمليات العسكرية في مخيمات اللاجئين وعمليات التهجير القسري والقيود المفروضة على الحركة تؤدي إلى تفاقم الحالة المضطربة أصلاً في الضفة الغربية. ويتواصل عنف المستوطنين. ففي الفترة الواقعة بين 15 و 21 نيسان/أبريل، وثقت الأمم المتحدة ما لا يقل عن 23 هجوماً شنه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. لا بد من أن يتوقف هذا.

وكما أُكِّد في المجلس مراراً وتكراراً، إن التوصل إلى حل مستدام قائم على أساس الدولتين هو شرط مسبق لتحقيق السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وتؤكد النرويج استمرار التزامها بذلك.

فلنستفد من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل في حزيران/يونيه، وكذلك عمل التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، لتكثيف جهودنا لتحقيق هذه الغاية.

ومن الأهمية بمكان أن تنجح العملية الانتقالية في سورية من أجل الشعب السوري ومن أجل استقرار وأمن الشرق الأوسط وخارجه. ويتعين علينا الآن أن نمنح السلطات الانتقالية الفرصة لضمان تشكيل حكومة شاملة لجميع السوريين. ويجب رفع الجزاءات للسماح بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

فقد عانى السوريون من المشقة لعقود، ولا تزال الاحتياجات الإنسانية شديدة ة. وستواصل النرويج دعم الفئات الأكثر ضعفاً في البلد والمساعدة في إيجاد حلول من شأنها تعزيز الاعتماد على الذات.

ويجب السماح للسوريين بتقرير مستقبلهم بأنفسهم. ولا بد من احترام وحدة سورية وسلامة أراضيها. ومن أجل ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل باتساق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يزال هناك عدد كبير من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة.

وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/10.